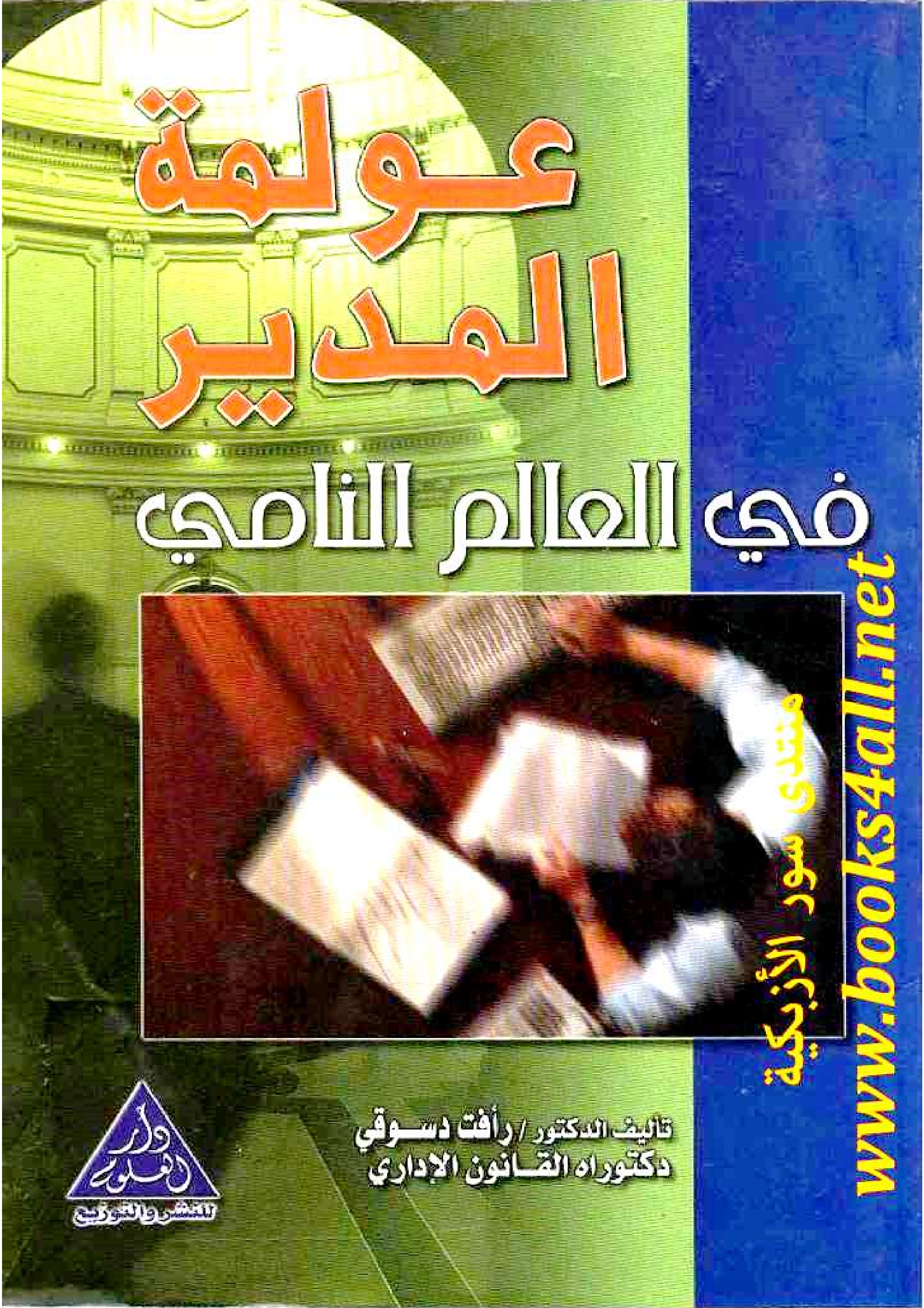


عولمة المدير
في العالم النامي
تاليف الدكتور / رأفت دسوقي
دكتوراه القانون الإداري
دار العلوم للنشر والتوزيع


منتدى سور الأزبكية



عولمة المدير

في العالم النامي

دكتور : رأفت دسوقي

دكتوراه في القانون الإداري

كلية الحقوق - جامعة عين شمس

محام بالاستئناف العالي ومجلس الدولة

محكم بالمركز الدولي للتحكيم



محمود، رأفت دسوقي

عولمة المدير/ رأفت دسوقي محمود

ط١ - القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.

٩٦ ص، ٢٤ سم .

تدمك ٥ - ٠٨٦ - ٣٨٠ - ٩٧٧

١ - الإدارة - تطوير

أ - العنوان

رقم الإيداع: ٢٠٠٦/١٣٣٤٩

٦٥٨,٤٠٦

الناشر



دار العلوم للنشر والتوزيع - القاهرة

هاتف : ٥٧٦١٤٠٠(٢٠٢) فاكس: ٥٧٩٩٩٠٧(٢٠٢)

البريد الإلكتروني:

daralaloom@hotmaiLcom daralaloom2002@yahoo.com

لـو تُـركت قوى السوق تباشر سلطة مطلقة حتى في المسائل الاقتـصادية لأدى ذلـك إلى فوضى شاملة وإلى سقوط النظام الرأسمالي نفسه.

جورج سورس


مقدمة

مُقَدِّمَة

فاجأتـنا الألفـية الثالثة بانفلات العولمة من عقالها تقودنا إلى بداية طريق مجهول تتهاوى فـيه الـنظم والأفكار بين غمضة عين وانتباهتها ؛ لتفسح الطريق للوضعية العلمية والصلف الفكـري النفعي . غير عابئة بالثقافات والسلوكيات والأخلاقيات، وكأنما هي نهاية التاريخ أو رحلة إلى الهاوية .

وقـد ذهـب البعض إلى أن ذلك هو الشر المستطير الذي يجب أن نغلق في وجهه النوافذ والأبواب، والبعض رأى أن العولمة واقع يجب أن نتعامل معه بحذر وحرص شديدين بحيث لا نسمح لها باقتلاعنا من جذورنا وطمس هويتنا، كل ما في الأمر أنه يجب علينا أن نتسلح لنعـرف كـيف نتعامل معها، وننتقي أحسن ما لديها، وما نحن بحاجة حقيقية إليه ولا نقدر عليه .

ولا شـك أنها رياح تكاد تعصف بالأيولوجيات والأعراق، تستدعي استخدام العقول لفهـم الواقـع ودراسة الأحداث والتفاعل معها، وليس الاكتفاء بدور المتفرج الذي لا يملك من أمر نفسه حولاً ولا قوة .

لقـد بـدأت ريـاح العـولمة تهـب على منطقة الشرق الأوسط في العقد الأخير من القرن المنقـضي في صورة سلسلة من التفاعلات الخارجية ومع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بـصفة خاصـة، وسلـسلة مـن الـتفاعلات الداخلية في صورة عدد من الإجراءات في طريق الـتحول إلى اقتـصاد السوق دون سابق إعداد لهذه الخطوة، الأمر الذي ترتب عليه حالة من الانشقاق والتضاغط في السياسات الداخلية والخارجية، ولـم يكن أمام النظم القائمة في هذه المنطقة سوى محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي أو اللحاق بركـب العولمة .

ولـما كانـت العـولمة قـد ولـدت لتبقـى، وأنها نتاج عملية تاريخية كبرى قفز فيها المنتج التكنولوجـي وسـبق السياسي والاجتماعي، يسير الأول بسرعة فائقة، بينما لا يزال الثاني بطيئًا يحتاج إلى تغييره وقتًا طويلاً لأنه مربوط بموروثات ثقافية شديدة العمق . ومن الواجب تعمـيق العولمة لأنها تحل الكثير من المشاكل وليس كل مشاكل البشر . وليست حركة " ضد العـولمة " تـياراً عالمـيًّا وإنمـا هي تيار خاص بثقافة معينة عاجزة عن التكيف مع الحداثة، ولا يوجد لديها ما تطرحه كبديل للرأسمالية .

لقد أنها المعسكر الاشتراكي منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، وانفرد النظام الرأسمالي بالساحة الاقتصادية، ومن أهم الكتابات التي ساعدت على تمهيد هذه الأجواء كتاب "نهاية التاريخ" للمفكر الأمريكي الياباني الأصل "فرانسيس فوكوياما" حيث يرى انتصار نظام السوق والنظام الاقتصادي الرأسمالي باعتبارهما الاختيار النهائي للبشرية لتحقيق مجتمع التنمية المستديمة والتقدم والاستقرار.

والرأي عندي أن العولمة هي مرحلة متطورة من مراحل الإمبريالية العالمية، أو لون من ألوانها، وإن لم يكن ذلك فهو نظام جديد غير العالمية يجذب العالم كله إلى هوة سحيقة تكاد تودي به، حتى أولئك الذين يقودون قاطرتها إن لم تتوقف لتضفي على سلوكها الطابع الإنساني والاجتماعي.

والعولمة الاقتصادية مرحلة من مراحل النظام الاقتصادي الرأسمالي، تذوب فيه الشئون الاقتصادية للدول في الإطار العالمي دون اعتبار للحدود السياسية، وينتقل الإنتاج الرأسمالي إلى عالمية الإنتاج وإعادته تحت قيادة المعسكر المتقدم والشركات المتعدية الجنسيات والمنظمات العالمية، وتكف يد الدول الوطنية عن التدخل في النشاط الاقتصادي.

وتنبثق من العولمة الاقتصادية عولمة مالية تتعلق بالثورة العارمة في عولمة الأسواق المالية، حيث تتدفق رؤوس الأموال إلى أسواق المال والبورصات في كل بقاع الدنيا دون قيود ودون الحاجة إلى اتخاذ أية إجراءات حكومية، وتعتمد حركة الاستثمارات على استقرار الدولة ومعدلات الربح المتوقعة والضرائب المزمع فرضها.

وفي المجال السياسي تذوب الشئون السياسية للدولة القومية في الإطار العالمي، إذ لا أهمية للحدود السياسية للدول، ويكون الاتجاه إلى إرساء دعائم الليبرالية الجديدة وهي: الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية.

وعلى الجانب الثقافي تذوب ثقافة وسلوكيات الدولة القومية في الإطار العالمي دون اعتبار للحدود السياسية، ويتنامى الاتجاه نحو صياغة ثقافة كونية موحدة تجمع شعوب العالم.

ومع أن الثقافة الكونية هي حلم الليبراليين والاشتراكيين على حد سواء رغم سطوة الأيدلوجيات القومية، إلا أن الدولة القومية، والثقافة القومية، لا زالت إلى حد بعيد هي

هدف البشرية . ومع ذلك جاءت الحرب العالمية لتدحض هذه الرؤية وتعلق سيطرة الأيدلوجيات فوق القومية ، وساعد في ذلك عالم التكتلات والمعسكرات الأيدلوجية الذي أعقب الحرب ، حيث أعيد تقسيم البشرية بصورة ساعدت على تخطي العقبة السياسية نحو ثقافة عالمية ، فظهرت الإمبريالية الثقافية الشيوعية ، والإمبريالية الثقافية الرأسمالية لتحل جزئيًّا محل النزعة القومية .

ويمكن وصف هذه المرحلة بالمعلوماتية الرأسمالية ، حيث أصبحت المعلومات هي الهدف الرئيسي في العملية الإنتاجية ، وأصبحت تعامل كسلعة لها تكلفة وعائد من ورائها . كما صاحبها ثورة هائلة في تكنولوجيا الاتصالات التي اختزلت المسافات من خلال القنوات الفضائية وشبكة المعلومات الدولية .

فصل تمهيدي

تعريف ظاهرة العولمة

فصل تمهيدي

تعريف ظاهرة العولمة

أولاً: نظرة تاريخية

إذا عدنا بالتاريخ إلى الألف الأولى للميلاد نجد عولمة الإمبراطورية الرومانية التي سيطرت على أغلب مناطق العالم المعروف آنئذ، ودمجتها في حدود واحدة، وأخضعتها لنظم واحدة وقانون واحد هو القانون الروماني الذي كان يفرق بين درجتين من المواطنة للتفرقة بين المهيمن والخاضع، وقد ترتب على هذه التفرقة الكثير من النتائج وخصوصًا في الحقوق سواء المدنية أو السياسية، وفي ممارستها وبالطبع في الواجبات.

وكانت الهيمنة الرومانية تقوم أساسًا على استخدام الهيمنة العسكرية التي تحولت إلى هيمنة سياسية إلى أن وصلت إلى المفهوم الحديث للعولمة، وهو الخضوع الاقتصادي والتجاري، ووضعت روما النظام الاقتصادي العالمي وسيطرت عليه ووجهته كما تشاء لعدة قرون لمصلحتها، مع محاولة إقناع المناطق الخاضعة لها بأن هذا النظام هو لمصلحتها أيضًا، وإن لم تقتنع فرضته عليها فرضًا، وهو نفسه ما يحدث في الألفية الثالثة.

وفي هذه المرحلة الأولى من مراحل تطور العولمة اتسع مجال الكنيسة الكاثوليكية وازدهرت المجتمعات القومية، وتعمقت الأفكار الخاصة بالفرد وبالإنسانية، وسادت نظرية مركزية للعالم، وبدأت الجغرافيا الحديثة.

وفي هذه المرحلة التالية؛ جاءت عولمة الدول العربية الإسلامية، وهي تأتي مع نهاية الألف الأولى وبداية الألفية الثانية، وعلى مدى عدة مئات من السنوات امتدت مساحة الدول الإسلامية امتدادًا شاسعًا من إندونيسيا شرقًا إلى الأندلس غربًا، ومن البحر المتوسط شمالاً حتى إفريقيا جنوبًا، وظلت بقايا الإمبراطورية الرومانية الشرقية في بيزنطة أو الغربية في روما تناوئ هذه العولمة.

وإذا كانت بعض المناطق قد فتحت عسكريًا إلا أن مناطق كثيرة أخرى انضمت لقطار العولمة الثانية سلمًا واقتناعًا، ولم تفرق النظم القانونية في هذه الدولة بين مواطنيها، فهم جميعًا سواء لا فضل لأحدهم على الآخر، استنادًا إلى أن الدين الإسلامي هو الجنسية التي تجمع هؤلاء المواطنين مع احترام ذوي الديانات الأخرى. وللتدليل على ما ذكرنا فإن

إندونيسيا بكثافتها السكانية وإفريقيا بطبيعتها القاسية ما كانتا لتنضويان تحت لواء الإسلام بالقوة العسكرية، وإن كان من المقبول أنه أتى اقتناعًا بالدين الإسلامي. وعلى الرغم من قيام العولمة الثانية باستخدام ما أتيح لها من علوم وتكنولوجيا كانت حديثة في وقتها، ففضل العلماء العرب والمسلمين لا ينكر على العالم أجمع في الألفية الثانية، كما لا يمكن إنكار دور ترجمات بيت الحكمة في عهد هارون الرشيد، ولا فضل النظريات الفقهية والعلمية في كافة المجالات التي أطلقها علماء العرب والمسلمين التي انتقلت إلى أوروبا الغربية في عصورها المظلمة من خلال الأندلس ليعاد دراستها والبناء عليها؛ لنصل إلى تكنولوجيا أكثر حداثة تطورت مع الزمن لتصبح ما هي عليه الآن.

ولا شك أن العولمة الثانية - مثلها مثل العولمة الأولى - ارتكبت بعض الأخطاء التي تعلقت بالتطبيق وليس بالمبادئ التي ترجع أساسًا إلى رسالة سماوية، فقد أدى غرور القوة والتطاحن على العروش والانقسام إلى أفول هذه الحضارة.

وأخيرًا ظهرت إرهاصات العولمة الحالية مع نهاية الألف الثانية في صورة محاولات الهيمنة العسكرية تحت مسميات: الاستعمار والاحتلال والحماية والانتداب والإمبريالية...، إلا أنها غيرت جلدها عندما أيقنت عدم قدرتها على الاستمرار، فاستبدلت الحماية العسكرية بالحماية والهيمنة الاقتصادية، التي راحت تدرس وتخطط للقضاء على الاقتصاديات الضعيفة والتجارة الصغيرة والقدرات المحدودة، لترتدي في النهاية ثوب الحماية التجارية.

وبعد أن روجت الدول الغربية للنظم والآليات الدولية القائمة على العدل والمساواة في النصف الثاني من القرن العشرين؛ كمنظمة الأمم المتحدة واتفاقية الجات، وحاولوا فرض هيمنتهم من خلالها، تحصنوا داخل تنظيمات جديدة لا تضم سوى الأقوياء، كانت الغلبة فيها لآرائهم وأفكارهم، وبدءوا في فرض العولمة من خلالها، وأنشأوا منظمة التجارة العالمية على أسس جديدة وعلى نمط "من لم يوقع فله الحرية في ذلك"، ولكنها حرية المحبوس خارج منظومة تضم كل الدول خاصة الدول الكبيرة الصناعية التجارية، وليبق من يشاء من الدول وحده في النظام العالمي القديم ولتنظر: هل تستطيع الحياة؟

ويرى البعض أن مراحل تطور العولمة تنقسم إلى خمس مراحل[1]:

(١) رونالد روبرتسون، العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية، ترجمة ١٩٩٨ ص١٣٢.

المرحلة الأولى: مرحلة التكوين

استمرت هذه المرحلة في أوروبا من بدايات القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر، وتميزت بنمو المجتمعات القومية وتعميق الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية، وسادته نظرية مركزية للعالم، وبدأت الجغرافيا الحديثة.

المرحلة الثانية: مرحلة النشوء

سادت هذه المرحلة في أوروبا في منتصف القرن الثامن عشر إلى سبعينيات القرن التاسع عشر، وشهدت تحولاً حاداً في فكرة الوحدوية المتجانسة، وتبلورت المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية الرسمية، كما نشأت مفاهيم أكثر تحديداً للإنسانية، وزادت الاتفاقات الدولية بشكل ملحوظ، وظهرت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، والاهتمام بأفكار القومية والعالمية.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق

واستمرت من سبعينيات القرن التاسع عشر إلى منتصف عشرينات القرن العشرين، وهي الفترة التي أفسحت فيها اتجاهات العولمة الطريق لشكل واحد لا يمكن اعتراضه، يرتكز على مفاهيم المجتمعات القومية، والنظام الدولي للمجتمعات، ومفهوم الأفراد، ومفهوم البشرية، وبالتالي القيود الخاصة بالمجتمعات القومية والأفراد المتمتعين بالقوة والحيوية، والمجتمع الواحد. وقد ظهرت في هذه المرحلة مفاهيم كونية مثل خط التطور الصحيح للمجتمع القومي المقبول، وإلى جوارها مفاهيم أخرى تتعلق بالهاويتين: القومية والفردية، وصاحب ذلك إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي. وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الإنسانية ومحاولة تطبيقها، فضلاً عن عولمة قيود الهجرة، وازدادت الاتصالات الكونية بدرجة كبيرة وتعاظمت سرعتها، وتنامت الحركة العالمية، كذلك جرت المنافسات الكونية مثل دورة الألعاب الأولمبية وجوائز نوبل، ووقعت الحرب العالمية الأولى في هذه المرحلة وتلاها نشأة عصبة الأمم.

المرحلة الرابعة: مرحلة الصراع من أجل الهيمنة

بـدأت هـذه المـرحلة مـن عشرينيات القرن العشرين إلى أواخر الستينيات. وقد تميزت بـبدء الخلافـات والحـروب الفكـرية حـول الـشروط والمـصطلحات الخاصة بعملية العولمة الـسائدة، وبالـصراعات الكونية حول أشكال الحياة المختلفة. كما جرت محاولات لإرساء مـبدأ الاسـتقلال القومي، ومفاهيم الحداثة المتضاربة التي أعقبتها الحرب الباردة، والتركيز علـى طبـيعة الإنـسانية والأمل في الوصول إليها؛ بسبب استخدام القنبلة الذرية وبروز دور الأمم المتحدة وظهور العالم الثالث.

المرحلة الخامسة: مرحلة عدم اليقين

وبـدأت في أواخـر سـتينيات القـرن المنـصرم، وهـي ترصـد تـصاعد الوعي القومي، وشـهدت عمـق قيم ما بعد المادية ونهاية الحرب الباردة، وانتشار الأسلحة الذرية، والزيادة المطـردة في المؤسـسات الكونـية والحـركات العالمية، وتواجه المجتمعات الإنسانية في الوقت الحاضر مشكلة تعدد الثقافات والسلالات داخل المجتمع الواحد، وصارت المفاهيم المتعلقة بالأفـراد أكثـر تعقـيداً مـن خلال الاعتبارات المتصلة بالجنس والسلالة، كما ظهرت حركة الحقـوق المدنـية، وترسـخ الاهـتمام بالبشرية كمجتمع يضم أنواع، وأصبح النظام الدولي أكثـر سيولة، وانتهى النظام الثنائي القومي، وزاد الاهتمام بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية ودعم نظام الإعلام الكوني.

ثانيًا: محركات العولمة

(١) ثورة التكنولوجيا والاتصالات:

كـان الـتقدم التكنولوجي الهائل وثورة الاتصالات أهم محركات ظاهرة العولمة، حيث ساعدا على اختراق حواجز الزمان والمكان، وتحويل الحدود إلى كيانات هشة مسممة، كما ساعدا على إلغاء فكرة الحواجز أو الأسوار.

لقـد تـبددت خلال خمسة قرون تلك العزلة المطلقة التي سادت لأكثر من مليوني سنة، وتلك العزلة النسبية التي ظلت لأكثر من خمسة آلاف سنة، وأصبح الحدث أينما وقع حدثًا عالمـيًا بمجـرد حدوثـه ورؤيـته أو سماعه عبر طرق الاتصال الفائقة السرعة، كما أن انتقال

الإنسان والسلع والآلات وانتقال المعرفة من مكان لآخر. أصبح واقعًا يوميًا لا يمكن أن تلغيه الحواجز والإجراءات، ولا يخضع في معظم الأحيان لإرادة أحد، وفي كثير من الأحيان لا يتم بعلم أحد!

(٢) اقتصاد السوق:

كان لسيادة وانتصار الديمقراطية واقتصاد السوق، وسقوط نظرية الاقتصاد الموجه والتطبيقات الماركسية أكبر الأثر في تحريك ورفع ظاهرة العولمة، فليس في العالم عالمي في جوهره كالتجارة، وليس هناك أيدلوجية تتجاهل الكيانات الوطنية كالرأسمالية، وليس هناك تحد أكثر وقاحة وجرأة على الحدود كالسوق.

وإذا كنا نطلق على بعض المؤسسات في إطار العولمة اصطلاح المؤسسات المتعددة الجنسية، فهي في الواقع مؤسسات متعدية الجنسية أو فوق الجنسية أو الوطنية.

(٣) عولمة الإنتاج:

أصبحت عوامل الإنتاج التقليدية من رأس مال ومواد خام وأرض وعمالة ذات طبيعة دولية؛ فرأس المال في الصناعات الكبرى أصبح ذا طبيعة متعددة الجنسيات في مختلف دول العالم، بل إنه من العسير في كثير من الأحيان تتبع مصادر رأس المال الحقيقية. كما أن ازدياد الأهمية النسبية للمعرفة - وهي عملة دولية بطبيعتها - قد قلل من الأهمية النسبية لرأس المال النقدي، وتقليل دورة في عملية الإنتاج. ليس هذا فقط، بل لقد أدى التطور الهائل في وسائل النقل والشحن واكتشاف الموارد الجديدة إلى التقليل من الميزة النسبية لتوافر المواد الخام في أي بلد؛ فاليابان تستورد معظم المواد الخام والوقود في صناعتها. وكذلك أدى التقدم التكنولوجي في مجال البيولوجيا الحيوية والكيمياء الإحصائية والإنسان الآلي والتحكم عن بعد إلى تقليل أهمية الأرض، واليد العاملة.

ومحصلة كل ذلك، أن أصبح المنتج النهائي - سيارة أو طائرة أو جهاز كمبيوتر - منتجًا عالميًا في كل مكوناته، سواء كانت مواد خامًا أم معرفة أم خبرة بشرية دخلت في عملية التصميم والإنتاج والدعاية والتسويق، أم في طبيعة التمويل. وأصبح الكثير من المجالات الحاكمة في الاقتصاد العالمي كصناعة الطيران والاتصال والبرمجيات والسياحة، عالميًا في تعريفها وجوهرها ومدلولها ونشاطها.

(٤) تغير الخريطة الجيوسياسية العالمية:

تغيرت الخريطة الجيوسياسية العالمية خلال العقدين الماضيين، واختل ميزان القوى الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على مقدرات العالم، وهي الدولة التي ارتبطت مصالحها وأنشطتها بالدول المتقدمة التي تدور غالبًا في فلكها، وقد أدى كل ذلك إلى ترسيخ العولمة. لقد كان سقوط حلف وارسو والاتحاد السوفيتي ضوءًا أخضر لانطلاق العولمة في ثوبها الجديد، تمد أذرعها إلى كل أنحاء العالم دون خوف أو خجل، ودون خشية المقاومة من أحد ولا حتى مجرد المعارضة[١].
سواء فيما يتعلق بصياغة مفاهيم نظرية جديدة، أو على مستوى الممارسة والتطبيق في شتى الميادين، والتي تدعم في مجملها سيادة قيم وأساليب ذلك النموذج القادر على بسط سلطانه ونفوذه.

ثالثًا: تعريف العولمة

ليس من اليسير وضع تعريف محدد لمفهوم العولمة، لذا تعددت المفاهيم والمسميات؛ فالعولمة عند الدول الأنجلوسكسونية مشتقة من كلمة (Global) التي تعني الكرة الأرضية، ويفضلون تسميتها (Globalization) أي وضع الشيء على مستوى العالم، في حين يفضل الناطقون بالفرنسية اصطلاح (Mondialization) نسبة إلى كلمة كوكب في اللغة الفرنسية (Le Monde).

وأيًّا ما كان قول القائلين فالعولمة ليست مسألة فقهية تثير اختلاف الآراء بقدر ما هي مسألة صراع من أجل الاستقلال والانطلاق بعيدًا عن التبعية، فكل المدلولات التي يتبارى المختصون والباحثون في تقديمها، إنما تختلف باختلاف ميولهم وتوجهاتهم ووجهات نظرهم.

ولكن من خلال ما يقال تعريفًا للعولمة يلاحظ تركيز الباحثين الأجانب على الجانب الاقتصادي عند تعريفهم للعولمة، في حين ركزت أغلب آراء الباحثين العرب على سلبيات العولمة والتحذير منها، ومنهم من رضي بالأمر الواقع للعولمة ووضع تعريفًا لها.

ويمكن تصنيف هذه الاتجاهات المختلفة في تعريف العولمة إلى ثلاثة:

---

(١) دكتور حسين كامل، الوطنية في عالم بلا هوية، تحديات العولمة، ٢٠٠٢م، ص٦٨، ص٦٩.

أولاً: اتجاه يرى في العولمة تقريباً للروابط بين هياكل الإنتاج والأسواق؛ فهي تؤدي إلى زيادة الروابط بين المجتمعات والدول بشكل ينظم ويرتب نظام الاقتصاد العالمي الحالي، كما أنها صدى العمليات التي تفرز من خلالها القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحدث أجزاء العالم نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزاء العالم. وتشتمل عملياتها على تكثيف هذه الروابط الاقتصادية من خلال تدفق السلع والخدمات والاستثمار وعوامل الإنتاج عبر الحدود[١].

الثاني: واتجاه يرى أن العولمة هي تطور تقني لخصائص السلع، وهو ما تبناه صندوق النقد الدولي من خلال التقرير الذي نشر عام ١٩٩٧م، ويرى أن العولمة تعني زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل مثل: زيادة حجم وتنوع تبادل السلع والخدمات عبر الحدود، والمتدفقات الرأسمالية الدولية، وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التقنية الحديثة[٢].

وقريب من ذلك رأي يصور العولمة في مجموعة من الهياكل والعمليات السياسية والاقتصادية، تنبع من تغير صفات وخصائص السلع والأصول التي تكون أساس الاقتصاد السياسي الدولي[٣].

الثالث: وأخيراً اتجاه يرى أن العولمة هي تدويل إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتسويقها، كما تتمثل في التطورات ذات التأثير العميق على موضوع الاقتصاد وبصفة عامة والاقتصاد الدولي بصفة خاصة[٤].

ويتفق مع فكرة زيادة تدويل الإنتاج والتسويق هذه، رأي يذهب إلى أن العولمة هي العمليات الاجتماعية التي يترتب عليها تراجع القيود الجغرافية على الترتيبات الثقافية والاجتماعية، ويتزايد في الوقت نفسه إدراك الأفراد بذلك التراجع[٥].

ويبدو تخوف الباحثين العرب من العولمة في تعريفهم لها؛ حيث يرون إنها تؤدي إلى زيادة الخلل في علاقة القوي بالضعيف، وتعوق الدول النامية عن النهوض والتنمية، وهي

---

(1) Dunning, J.H., Advent of Alliance Capitalism. In J.H. Dunning and K.A. Hamdani. The New Globalism and Developing Countries, United Nations Universitypress, Paris, 1997, p. 13.

(٢) مجلة أفاق الاقتصاد العالمي، ١٩٩٧م، ص٥٥.

(3) Cerny, P.G., Globalization and Changing logic of Collective Action International organization. Vol. 49, 1995. p. 596.

(4) Harris, R.G. Globalization Trade, and Encom, Canadian Journal of Economic, Vol. 26, p. 755.

(5) Waters, M., Globalization, Roulle-dge, London and New York . 1996. p.3.

لا تـؤدي إلى تحقـيق العالمية أو حالة تبادل متوازنة[1]. أو أن المقصود بالعولمة هو الدخول في طـور مـن الـتطور الحـضاري يـصبح فـيه مـصير الإنـسانية موحدًا، ولا تعني هذه الوحدة التجانس والتساوي بين جميع أجزاء العالم والمجتمع الإنساني، ولكنها تعني درجة عالية من الـتفاعل بـين مـناطق ومجـتمعات إنسانية مختلفة ومتباينة، ومن ثَمَّ زيادة درجة التأثير والتأثر المتبادلين، وهذا ما يحمل ارتباط مفهوم العولمة بمفهوم الاعتماد المتبادل[2].

ونحـن نـرى، ولسنا من المؤيدين ولا من المعارضين للعولمة، أنها ليست شرًا مطلقًا ولا خـيرًا مطلقًـا، وأنه من الأفضل فهم القوانين التي تحكم العولمة ومواجهتها بمعرفة أخطارها للتقلـيل مـنها ومـن الآثار السلبية التي تنتج عنها، فليس من المعقول رفض التعامل مع هذا الواقع، سواء أكان مرفوضًا أم مرغوبًا؛ وذلك حتى لا تدهمنا العولمة ونحن لا نزال نفكر في مثالبها ومخاطرها ورفضها.

---

(١) دكتور محمد عمارة (مقال)، جريدة الشعب، العدد ١٢٨٦، أغسطس ١٩٩٨م.

(٢) بـرهـان غلـيون، العـرب وتحـديات العـولمة الثقافـية، مقـدمات في عصر التشريد الروحي، أبو ظبي ١٩٩٧م، ص٧٥.

الفصل الأول

أبعاد العولمة

المبحث الأول: الأبعاد السياسية.

المبحث الثاني: الأبعاد الاقتصادية.

المبحث الثالث: الأبعاد الثقافية والاجتماعية.

المبحث الرابع: الأبعاد القانونية.

المبحث الخامس: الأبعاد الدينية.

الفصل الأول

أبعاد العولمـــة

عاش الإنسان سنينًا منعزلاً في الكهوف أو في منطقة محدودة كانت تكفل له مستلزمات حياته؛ فالعزلة كانت جبرية، والاتصالات شبه معدومة.

ثم بدأت الاتصالات بين البشر بعد استئناس الحيوانات واستخدام الدواب في النقل، وزادت التجمعات البشرية، وانتقلت إلى حياة مدنية مستقرة زاد فيها الاحتكاك بينها عن طريق قوافل الجمال التي تعبر الصحارى بالبضائع والسلع والأفكار والعادات والمعرفة.

بعد ذلك نشأت الحضارات في مصر والهند والصين وفارس معتمدة على إنشاء شبكة من الطرق وإعداد الخرائط الدقيقة، ثم تقدمت التكنولوجيا البحرية وبناء الأساطيل المعدة بأدوات الملاحة والجداول الملاحية التي سهلت الاتصال بين الدول عبر الحدود الوطنية.

من هنا بدأ احتكاك الحضارات، وظهر الاستعمار للسطو على مقدرات الشعوب المستضعفة، بما يحمله ذلك من تأثير متبادل بين ثقافة الدول المستعمرة وثقافة الدول المحتلة.

ثم أطل القرن العشرين ومعه ميلاد الطيران الذي كسر حاجز الزمان والمكان، وربط مشارق الأرض بمغاربها، ينقل الإنسان والبضائع بسرعة فائقة تحسم المنافسة في مجال التجارة الدولية، وتسطر السبق لمن يملك هذا العامل الضروري في النقل.

وأخيرًا حلت الثورة التكنولوجية والمعلوماتية ضيفًا ثقيلاً على العقد الأخير من القرن الماضي، لتفرض هيمنة الأقوياء على المستضعفين في الأرض وسيطرتهم عليهم بلا قيود.

وسوف نتناول أبعاد العولمة على النحو التالي:

المبحث الأول : الأبعاد السياسية.

المبحث الثاني : الأبعاد الاقتصادية.

المبحث الثالث : الأبعاد الثقافية والاجتماعية.

المبحث الرابع : الأبعاد القانونية.

المبحث الخامس : الأبعاد الدينية.

المبحث الأول

الأبعاد السياسية

ظهرت الدولة القومية منذ ما يقرب من خمسة قرون، تغير خلالها دور الدولة السياسي من عصر إلى آخر. فعندما تأسس نظام الدولة الحديثة، تبادلت الدول أعضاء هذا النظام الدولي الاعتراف في القرن السابع. ويتمثل جوهر هذا الاعتراف في أن كل دولة أصبحت هي السلطة السياسية الوحيدة التي تمتلك أراضي ذات نطاق محدد، وأصبحت الدولة - تأسيسًا على ذلك - هي الشكل السائد للحكم دون منازع، وكانت تتمتع بالسيادة؛ بمعنى أن كل دولة قد حددت داخل نطاقها طبيعة سياستها الداخلية والخارجية.

إن فكرة الدولة القومية تؤكد مفهوم سلطة ذات سيادة تمارس دورها داخل أرض محددة دون منافس، وجوهر القومية هو أن السلطة السياسية ينبغي أن تعكس ذلك التجانس الثقافي الذي يجب أن تكون عليه الأمة. كما تتطلب القومية أنواعًا معينة من الانسجام الثقافي للمواطنة لتوسيع وتعميق نطاق السيادة، وتدعم فكرة الجماعة القومية كسيدة عصرها.

ومن الجدير بالذكر أن الديمقراطية لم تكن ذات تأثير كبير على الخصائص الجوهرية للدولة ذات السيادة؛ فهي كيان سياسي قام في عصر سابق على الديمقراطية، بيد أن الديمقراطية السليمة أصبحت أيدلوجية شاملة ومطمحًا غاليًا في أواخر القرن العشرين، وقد ثبت أن الحكومة التمثيلية القائمة على الاقتراع العام، تستطيع أن تقوم بدورها بدرجة عالية من الكمال والشمول، ولا شك أن هذه الحكومة التمثيلية قد أضفت شرعية على قدرة الدولة على فرض الضرائب، ومن خلال هذه السلطة المالية استطاعت أن تخلق نظامًا قوميًا متجانسًا للإدارة، كما أتاح لها مد نطاق التحكم الاجتماعي، وذلك عن طريق إيجاد أنظمة عامة لمقاييس التعليم القومي أو الصحة العامة وغيرها.

وتلبية لمصالح الطبقة الحاكمة، اهتمت الدولة اهتمامًا بالغًا بتكوين الجيوش لفتح المستعمرات البعيدة في عصر الاستعمار الذي حل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، بزعم أن ذلك يحقق مصالح الأمة، وقد نجم عن فتح المستعمرات ارتفاع ملحوظ في مستوى المعيشة، ورفعت الدولة يدها الباطشة عن الطبقة العاملة، فسمحت للنقابات العمالية بتحقيق إنجازات ملموسة لصالح عمالها، كما أتاحت مناخًا أفضل للديمقراطية السياسية.

وبعـد نهايـة الحـرب العالميـة الأولى زادت القـوة الإنتاجـية للدولـة، ولـم تعـد السوق الداخلـية أو الخارجـية قـادرة على استيعاب تلك الزيادة الكبيرة في الإنتاج، وأصبح تدخل الدولـة ضـروريًا لإعـادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا، وظهرت دولة الرفاهية التي سـادت الغـرب حتـى ستينيات القرن العشرين التي اقترن نشوؤها بظهور الدول القومية في العالم المتخلف، وتميزت دول الرفاهية في العالم المتقدم بالقوة والاستمرار في إعداد الجيوش وتغذية الشعور القومي والولاء للوطن.

وقـد أدى تقـديم المعـونات لحكـومات العـالم الـثالث مـن جانب المعسكرين الشرقي والغربـي في عـصر الحـرب الـباردة إلى تقـوية دور هذه الدول، وقد تجلت قوتها في التدخل الواسـع والمتـشعب في الاقتـصاد والمجتمع لوضع الخطط الخمسية وفرض الرسوم الجمركية لحمايـة صـناعاتها الولـيدة، وتنفيذ مشروعات البنية التحتية، وذلك في الوقت الذي كانت تـسعى فـيه إلى تأكـيد اسـتقلالها الـوطني الاقتصادي والسياسي ببناء أسس جديدة بعد أن تخلصت من الاستعمار.

وتنطوي العولمة على تفتيت الحدود الوطنية، ومن ثم إضعاف السلطة الوطنية وقدرتها علـى تطبـيق القـوانين الوطنـية داخـل هـذه الحدود، وتتوقع العولمة أن تتعاون نخب الدولة القومـية الـسياسية مـع المشروعات الاقتصادية التي لن تسمح باستقلال الاقتصاد الوطني، وقـد ينتهـي الأمـر إلى تحـويل السلطة المنظمة من المستوى الوطني إلى مؤسسة دولية. وتتيح العـولمة - في سـبيلها لإضعاف الدولة - بعض الأساليب الخفية للتعامل مع المنظمات الوطنية غـير الحكومية كالجمعيات الأهلية دون علـم الحكومات التي تعاني ضغوطًا لتقديم تنازلات في حـق الـسيادة مـن خـلال اسـتخدام سـلاح المعونة الاقتصادية، أو التهديد بإثارة متاعب داخلية كالتلويح بورقة اضطهاد الأقليات الدينية أو العرقية أو انتهاك حقوق الإنسان.

ولا شـك في أن العـولمة سـتؤثر سلبًا على دور الدولة ووظائفها، ولكنها لن تلغي دور الدولة في تحقيق الصالح العام وإعادة توزيع الدخل والقيام بالخدمات الأساسية، إلا أن ذلك لـن يحـول دون تـراجع دورهـا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وستكون دول العالم الـثالث هـي أكثـر الدول تأثرًا بالتحديات التي تفرضها العولمة لعدة أسباب؛ منها: ضعف أجهـزة الدولـة، وهـشاشة مؤسـساتها في بعـض الحـالات، بالإضافة إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ونقص إمكاناتها، وعدم توفر القدرات المناسبة للتصدي لمثل هذه المشكلات، وتدني القدرات التقنية، وضعف إمكانات التعاون الإقليمي فيما بينها.

ويقوم الجانب السياسي للعولمة على الحرية في صورها المتعددة؛ حرية العقيدة والفكر والتعبير، والانضمام إلى التنظيمات السياسية، وتشكيل الأحزاب، والانتخاب، وحرية الاختيار. ومن أهم المظاهر السياسية للعولمة: سقوط النظم الدكتاتورية والشمولية، والاتجاه إلى الديمقراطية، والنزوع إلى التعددية السياسية، وتأكيد احترام وصيانة حقوق الإنسان.

ويشهد العالم المعاصر تطوراً ديمقراطياً يتجلى في تطبيقات متعددة في دول كثيرة بما فيها بعض الدول النامية، وفي زيادة المشاركة السياسية للشعوب في تقرير مصيرها. مثال ذلك تلك التطورات الديمقراطية التي حدثت في دول شرق أوروبا منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين وأطاحت بنظم الحكم الشيوعي. ويرجع ذلك في المقام الأول للنظام العالمي الجديد الذي أتاح الفرصة للشعوب لكي تتحول إلى الديمقراطية السليمة ولكي تقرر مصيرها بنفسها.

وفي ظل هذا النظام تختفي الحواجز التي تحول دون تكوين الأحزاب السياسية، ويختفي نظام الحزب الواحد، وتتعدد الأحزاب وتتاح لها حرية العمل الوطني عن طريق تعميم الديمقراطية، كما يتسع نطاق حرية الترشيح للمجالس النيابية وحرية الانتخاب.

وتتجلى العولمة السياسية ـ أيضاً ـ في احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية الواردة في العهود والمواثيق الدولية، وكذلك إلى الاهتمام المتزايد بهذه الحقوق والحريات. ويعتبر مبدأ التدخل لأغراض إنسانية مثالاً حياً لهذا الاهتمام، ومثال ذلك حالة التدخل الدولي ضد العراق لتوفير حماية الأكراد والشيعة في شمال وجنوب العراق إثر تحرير الكويت عام ١٩٩١م، وكذلك التدخل الدولي عام ١٩٩٣م من أجل إنقاذ الشعب الصومالي من أخطاء المجاعات الفتاكة التي أخذت تعصف به بسبب انهيار الدولة وعجزها عن القيام بوظائفها الأساسية في توفير أسباب المعيشة للمواطنين.

وعلى الرغم من التأكيد النظري على احترام حقوق الإنسان، فأحياناً ما توجد فجوة بين النظرية والتطبيق، حيث تنشأ ازدواجية المعايير بسبب هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وتستغل هذه الدولة وضعها وسطوتها كقوة عظمى وحيدة في الاستخدام المعيب لفكرة التدخل الدولي، وذلك عن طريق استصدار قرارات باسم الشرعية الدولية لحصار بعض الشعوب التي ترى أن حكامها قد شقوا عصا الطاعة مثلما حدث في العراق مؤخراً بزعم تملكه أسلحة الدمار الشامل، وكذا في السودان، ومثلما

حاولته في الجماهيرية الليبية، وما تحاوله وتعد له بشأن دولة إيران ودولة سوريا الشقيقة. والشيء المثير للغرابة أن الولايات المتحدة تبدي - رغم هذا الأهوال - اهتمامًا ظاهريًا، ولا تكف عن التشدق بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم على المستوى السياسي الرسمي وبعض الممارسات العملية.

ولقد أثبت الواقع العملي أن سياسة النظام العالمي الجديد تعتمد على الانتهازية التي تعبر عنها المعايير المزدوجة التي يطبقها متى شاء، مضحيًا بالديمقراطية وحقوق الإنسان إذا ما تعارضت مع مصالحه، ولا يعتبر الاهتمام بقضية الديمقراطية رسالة أخلاقية عالمية بقدر ما يمثل وسيلة لتحقيق غاية هي خدمة الإستراتيجية الأمريكية ومصالحها التجارية والاقتصادية.

ورغم هذه التجاوزات في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، تبقى الديمقراطية أفضل نظام سياسي يمكن أن يوفر ضمانات احترام حقوق الإنسان، ويمتلك أدوات التصحيح والمراجعة من خلال إتاحة الفرصة للشعوب لتغيير حكامها من خلال انتخابات حرة نزيهة.

ويجدر بنا أن نقرر أن قيم الديمقراطية هي قيم إنسانية عامة ذات طابع عالمي ذات أشكال متعددة تتباين من دولة إلى أخرى وفق حضارتها وموروثاتها وعاداتها وتقاليدها، وبذلك تتعدد نماذج الديمقراطية التي تعتبر الديمقراطية الليبرالية إحدى صورها، وليست النموذج الوحيد الذي يرى النظام العالمي الجديد فرضه فرضًا على بعض الدول دون البعض الآخر. إن الاهتمام بجوهر القيم الديمقراطية أجدر من الاهتمام بأشكالها، وكلما اقتربت الممارسة من هذه القيم فهذا دليل جلي على الأخذ بهذا النظام.

وأخيرًا، تجدر الإشارة إلى أن النمو الملموس للمنظمات الدولية غير الحكومية يعتبر واحدًا من أهم مظاهر العولمة السياسية؛ مثل منظمات حقوق الإنسان وفي طليعتها منظمة العفو الدولية التي تركز جُل اهتمامها على قضايا ذات طابع عالمي مثل تحقيق السلام وحماية حقوق الإنسان.

المبحث الثاني

الأبعاد الاقتصادية

صاحبَ الرأسمالية التجارية بزوغ الدولة القومية التي كان عليها أن تتدخل بفعالية في الاقتصاد القومي الحديث النشأة، ولإرساء قواعد هذا الاقتصاد كان يتحتم عليها توحيد السوق القومية، وإزالة العقبات التي تعترض انتقال السلع من مكان لآخر داخل الدولة، وحماية الصناعة الناشئة من المنافسة الخارجية، وكان من مهام الدولة ـ أيضًا ـ شق الطرق وحفر الترع والقنوات المائية، وامتد هذا الدور إلى حد التدخل في عملية الإنتاج، فكانت تفرض المواصفات الواجب التقيد بها واتباعها في إنتاج السلع الصناعية.

وقد حل ـ بعد ذلك ـ عصر الثورة الصناعية الذي حدّ من وظائف الدولة التي لم تعد كلها ضرورية بما أدى إلى تراجع دور الدولة فيما يختص بالتدخل المستمر في عملية الإنتاج، إذ رأت الدولة أنه من الأصوب تركها لقرارات أصحاب العمل أنفسهم، كذلك تراجع دور الدولة في إسباغ الحماية على منتجيها من المنافسة الأجنبية، فتركت المنتجين يديرون شئونهم بأنفسهم، وأصبحت التجارة الداخلية والدولية حرة من كل تدخل من جانب الدولة التي رأت أن من واجبها التصدي لأي محاولة لرفع الأجور وخدمة مصالح الطبقة المسيطرة.

وفي عصر الاستعمار الذي استغرق النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، ارتفع مستوى المعيشة نتيجة فتح المستعمرات، فتخلت الدولة عن قهر الطبقة العاملة. وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى أخذت القوة الإنتاجية في النمو المطرد مما أدى إلى قيام الدولة نفسها بوظيفة المشتري على أوسع نطاق، واستوجب ذلك رسم سياسة مالية فعالة تتوخى مستوى الإيرادات والنفقات الحكومية، إلى جانب السياسة النقدية الرشيدة النشيطة التي كانت الدولة تؤثر من خلالها في حجم الاستثمار والاستهلاك.

وفي القرن العشرين اكتسبت الدول وسائل متعددة لإدارة وتوجيه الاقتصاديات القومية، سواء عبر الاكتفاء الذاتي وتخطيط الدولة، أو عبر إجراءات (كينزية) من خلال استخدام سياسات نقدية ومالية للتأثير في قرارات الفاعلين الاقتصاديين. وكانت الدولة والمجتمع مشتركي الحدود، فحكمت الدول مجتمعاتها ووجهتها بطرائق مختلفة في العالم الغربي وفي العالم الشيوعي.

وساد الاعتقاد في الغرب الصناعي المتقدم بأن الإدارة الاقتصادية القومية تستطيع الاستمرار في ضمان العمالة الكاملة والنمو النسبي، وكانت للدول الصناعية في الغرب والشرق هيئات متشعبة للخدمة العامة، ذات قدرة شاملة في الإشراف على كل جوانب الحياة والنهوض بأعبائها.

إلا أنه لما كان التطور التقني خلال العقود الثلاثة السابقة على ستينيات القرن العشرين، قد أدى إلى تضخم الإنتاج بصورة تفوق قدرة استيعاب الأسواق الوطنية، فظهرت الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات، وخرجت إلى كل أرجاء العالم تستعيض به عن ضيق السوق الوطنية، وتستخدم ثمرات التقدم التكنولوجي في جعل العالم كله سوقًا لإنتاجها، أو كمجال جديد لتقسيم العمل يقوم على التخصص في إنتاج جزء من أجزاء السلعة، تاركا باقي أجزاء العملية الإنتاجية لمناطق أخرى من العالم، كما كان اعتماد الدول الصناعية بعضها على بعض أكثر من اعتمادها على دول العالم الثالث كسوق لتصريف منتجاتها وكمجال للاستثمار، الأمر الذي سمح بدور أكبر لها في العالم الثالث.

وقد تزامن ذلك مع سعي الدولة القومية إلى تأكيد الاستقلال الوطني الاقتصادي وإلى بناء أسس جديدة لها بعد أن تخلصت من الاستعمار، وقد أتاح جهود الاتحاد السوفيتي واستمرار الحرب الباردة خيرًا من للمناورة أمام الدولة القومية الجديدة. إلا أنه إذا كانت الحرب الباردة قد جسدت الصراع بين مجموعات متحالفة من الدول القومية، فإن مفهوم هذه الدولة قد تغير بسرعة مذهلة، حيث أدت ثورات عام ١٩٨٩م في أوروبا الشرقية وعواقبها المتلاحقة، إلى تصور شامل سريع الانتشار للعالم الحديث الذي افتقدت فيه الدول القومية قدراتها على التحكم، وتركت فيه الحكم والصدارة لقدرات وعمليات كوكبية.

وكانت الدولة القومية تسعى على الصعيد الخارجي إلى فرض نظام التمايز وتدويل الاقتصاد؛ حيث يعني التدويل فتح الأسواق القومية فقط مع الحفاظ على الهوية، كما كانت المبادلات التجارية تتم على أساس الحماية والتعريفة الجمركية وقيود الصرف الأجنبي بالإضافة إلى حواجز أخرى، إلا أن قدرات الدولة على التحكم قد تغيرت وعانت كثيرًا من الضعف الملحوظ لاسيما في الإدارة الاقتصادية القومية.

ويؤكد الباحثون والمفكرون على انتهاء عصر الدولة القومية، وأن التحكم على المستوى القومي لم يعد فعالاً في مواجهة العمليات الاجتماعية والاقتصادية المعولمة. وحيث إن العولمة تركز أساسًا على الجانب الاقتصادي، فإن السياسات القومية والخيارات السياسية

أصبحت معزولة بفعل قوى السوق التي تتفوق على أقوى الدول. كما أصبح رأس المال حر الحركة من كل ارتباطات قومية، ويمكنه اللجوء إلى المكان الذي تمليه متطلبات الأفضلية الاقتصادية. وهنا تظهر المخاطر الحقيقية للدول التي تتدفق عليها الاستثمارات رغم ما يتوافر لها من الفرص، حيث إنه من الأهمية بمكان إدراك أن القدرة على التعامل مع الآثار المترتبة على حرية حركة رأس المال رهن بوجود اقتصاد كبير ومتنوع، يمتلك أسواق رأس مال ذات نظم متقدمة، ونظام قانون تجاري متكامل، هي عناصر لا تتوافر في كثير من الدول النامية ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية الضعيفة التي تجعلها عرضة للصدمات والأزمات في الأجلين القصير والمتوسط. ومن هذه المخاطر أيضًا: إن تضخم حجم الشركات الدولية المتصاعد يدعو الشركات المحلية في الدول النامية إلى الشعور المتوالي بحتمية الاندماج مع الشركات المتعددة الجنسية التي يمكنها النفاذ إلى الأسواق العالمية، وينتج عن ذلك انقسام قطاع الأعمال في الدول النامية إلى قسمين: أحدهما مندمج في الاقتصاد العالمي وتملكه الشركات الدولية العملاقة، وثانيهما منعزل عن العولمة غير قادر على جني ثمارها.

وإذا كانت الدول لن تستطيع العيش بمعزل عن العولمة، فإنه يقع على عاتقها مسئوليات كبيرة؛ حيث يجب أن تعدّ نفسها للتعامل مع عصر جديد يجمع محاور متعددة. اقتصادية وسياسية وثقافية ترتكز على التقدم العلمي والتقني، والاتجاه المستمر للابتكار والاختراع والتنافس الحر في الأسواق العالمية. كما يتمثل دورها الأساسي في توجيه ودفع جهود التنمية الشاملة التي تعتمد على التفنية الحديثة واقتصاد السوق من خلال تنفيذ مشروعات إنتاجية كبيرة، ومن خلال تبني سياسات رشيدة تتوخى المواءمة بين المتغيرات الإقليمية والدولية من جهة، والمصالح الوطنية القومية من جهة أخرى.

ويقوم البعد الاقتصادي للعولمة على مبدأ حرية التجارة الدولية الذي يعني انسياب السلع والخدمات، وانتقال رؤوس الأموال بين الدول دون عوائق أو حواجز.

وقد عبرت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) عن هذا المبدأ خير تعبير، حيث تنص أهدافها على إقامة نظام تجارة دولية حرة يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة في الدول المتعاقدة، والاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية والعمل على تطويرها، وتنمية وتوسيع الإنتاج والمبادلات التجارية السلعية الدولية والخدمات، وتشجيع الحركة الدولية لرؤوس الأموال ما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية، وسهولة الوصول إلى

الأسـواق ومـصادر المواد الأولية، وتشجيع التجارة الدولية من خلال إزالة القيود والحواجز التي تعترض طريقها.

ومن المظاهر الاقتصادية للعولمة زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية من خلال عولمة عمليات الإنتاج والتسويق لكثير من الصناعات الحديثة، ونمو حجم التجارة الدولـية وتـنوعها، وانـتقال رؤوس الأمـوال عـبر الحـدود، وزيادة عدد ونشاط الشركات متعدية الجنسيات.

ولا شك أن العولمة بمظاهرها الاقتصادية تفضي إلى تغيير أنماط العلاقات الاقتصادية بين الـدول، وبين المؤسسات العالمية والإقليمية المعنية وبين الدول. ويرتبط تحرير الأسواق بمبدأ تقلـيص دور الدولـة في الاقتـصاد مـن خلال عدة أدوات؛ كالتخصيص، وتقليص العبء الـضريبي علـى رأس المـال لتـشجيع الاسـتثمار، والانتقال عبر الحدود. إن التغيير في دور الدولـة الاقتـصادي من شأنه أن يحدّ من دورها الراعي للاقتصاد، ويؤدي إلى تغيير علاقتها بالقطـاع الخـاص، والتوسـع في الحـريات الـسياسية داخـل الدولـة، وتعديل علاقة الدولة ومؤسساتها بالمجتمع.

وتؤثـر مظاهـر العـولمة كـذلك في مفهـوم الـسيادة الوطنـية وفي دور ووظائـف الدولـة القومـية، علـى أسـاس أن آلـيات وأنظمـة العولمة تحدّ من مرونة القرار الاقتصادي الوطني الـذي يجـب أن يـتفق مع الحرية التجارية وفتح الأسواق وعالمية رأس المال، مما يؤثر سلبًا في مجـالات التنمـية في الـدول النامـية، بالإضـافة إلى أن آلـيات العولمة التي تقلص دور الدولة سوف تؤثر في الإنفاق العام خاصة الإنفاق الاجتماعي بصورة تحد من فاعلية وظائف الدولة في المجال الاجتماعي.

وتقوم التجارة الدولية الحرة على مبدأ الميزة النسبية؛ أي على القدرة التنافسية للدولة في قطاع إنتاجي معين، والغرض من ذلك تقسيم العمل.

ومن أبرز خصائص عولمة الاقتصاد ظاهرة اندماج الشركات والمصارف في صورة تملك الـشركات والمـصارف الأضـعف نـسبيًا، كتعـبير عملـي لتركيز رأس المال والإنتاج في ظل الـرأسمالية المعاصـرة. وقـد شهد العقد الأخير من القرن العشرين حالات اندماج كثيرة في

القطاعين الصناعي والمصرفي دعمت قوة المواقع التنافسية في قطاع الأعمال الأمريكي، ثم توالت ظاهرة الاندماج في الدول الصناعية الأخرى مثل ألمانيا واليابان وإنجلترا(١).

ومن سمات عولمة الاقتصاد أيضًا تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد العالم بوجه عام وفي الدول النامية بوجه خاص.

ويبدي الاقتصاديون ثلاثة آراء حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات:

الرأي الأول: إن الشركات متعددة الجنسيات تجني فوائد كبيرة من العولمة دون مساءلة من المجتمع الدولي، وأن الانتقال الحر لرأس المال تقتصر فائدته على الرأسمالية العالمية والوطنية المرتبطة بها وعلى أصحاب بعض المهن العليا، وأن التسابق الدولي على جذب الاستثمار الأجنبي يُلحق الضرر بالاقتصاديات الوطنية(٢).

الرأي الثاني: إن الاستثمار الأجنبي يمثل عنصرًا داعمًا لعمليات التنمية وزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة والنامية على السواء، فضلاً عن رفع مستوى التعليم والارتقاء بالخدمات الصحية وتحسين البنية الأساسية، مما يفضي إلى تحسين ظروف ومستوى المعيشة في جميع الدول(٣).

الرأي الثالث: إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه إلى تنمية مناطق جغرافية معينة على حساب مناطق أخرى في العالم(٤).

---

(١) ويطلق على هذه الظاهرة التكامل المعولم، وهي سلاح ذو حدين؛ فهي من جانب تعمل على خفض تكاليف الإنتاج ومضاعفة الأرباح ودعم القدرة التنافسية للشركات العملاقة، ومن جانب آخر تؤدي إلى تقليل فرص العمل وتقليص الأيدي العاملة مما يعكس آثارًا سلبية على الأوضاع الاجتماعية، كما تفضي إلى الحد من قدرات الحكومات على فرض الرقابة عليها، وهذا يضعف من السيادة الوطنية للدول، ومن تأثير النقابات، ويصبح تقرير مصير المؤسسة في أيدي المساهمين الكبار.

Sklair leslie, Sociology of the global system, Baltimore, MD. John Hopkins University Press, 1955, p. 135.

(2) Giddens, Antony, The third Way. The Renewal of Social Democracy. Polity press, 1999, p. 236.

(3) Mike Featherstone, Global Culture, London, Sage 1997, p. 618.

(4) Alan, G., Lnvestment in Human Capital, Vital Speeches of the day 22-1-2000 (Internet).

والـرأي الأكثر شيوعًا هو الرأي القائل إن الاستثمار الأجنبي المباشر مازال يلعب دوراً محدوداً في معظم الدول النامية ويؤثر تأثيراً طفيفًا في مستويات المعيشة فيها ، حيث إنه عادة ما ينتقل الاستثمار بين الدول الغنية وبعضها البعض .

وقـد تقـدمت الـدول الـصناعية الغنـية بمقـترح لمنظمة التجارة العالمية في صورة دراسة توضـح كيفـية ربـط التجارة والاستثمار في اتفاقية عالمية ، وتقدمت الدول الصناعية باقتراح الاتفاقية المشتركة لحماية الاستثمار[١] .

والاتفاقـية الـتي تبنتها الدول الصناعية لإقرارها في إطار منظمة التجارة العللية لتضيف عليها القوة الالتزامية تهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين :

الأول : أن تـصبح هـذه الاتفاقـية عالمـية لتبـيح للاستثمارات الأجنبية أن تتدفق إلى أسواق العالم النامي دون حواجز أو عقبات ، مع إسباغ نوع من الضمانات والحقوق القانونية في إطار تنظيم عالمي .

الثانـي : الحـد من حق الحكومات في تنظيم دخول الاستثمارات الأجنبية أو تحديد نشاطات الشركات والاستثمارات الأجنبية .

ولـم يـبق أمـام الـدول الغنية بعد موافقتها على صيغة هذه الاتفاقية إلا أن تدعو الدول الفقـيرة أو تجـبرها علـى التوقـيع علـيها لتـضمن حـرية الحـركة لشركاتها في الدول النامية للوصـول إلى مـواردها وأسـواقها دون عوائق أو عقبات من جانب حكومات هذه الدول . فـإذا تمكـنت من إقرار هذه الاتفاقية عالميًّا من خلال منظمة التجارة العالمية فسوف يكون لها تـأثيرات سلبية على الأوضاع الاقتصادية وعلى التنمية في الدول النامية ، خاصة فيما يتعلق بأوضـاع العمالـة والنمو وميزان المدفوعات وانتقال الموارد البشرية والثروة إلى الخارج ، كما أنهـا سـوف تلقـي أعبـاء إضـافية علـى تلـك الدول من أجل تعديل سياساتها وتشريعاتها الوطنية لتتفق مع أحكامها ، بالإضافة إلى المنافسة الاحتكارية من جانب الشركات العملاقة المتعدية الجنسيات التي ستلحق أضراراً بالاقتصاديات النامية .

---

(١) تم تقديم الاقتراح إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وتم التوقيع عليها عام ١٩٩٨م .

المبحث الثالث

الأبعاد الثقافية والاجتماعية

أولاً: الأبعاد الثقافية

الثقافة هي نمط الحياة الجماعية أو رصيد من المعتقدات والأنماط والرموز والقيم، ولما كانت أنماط الحياة الجماعية وأرصدة المعتقدات تتباين من جماعة إلى أخرى، أو من مجتمع لآخر، فإن ذلك يعني اختلاف الثقافات وخصوصيتها.

ولما كانت السمة المميزة للتاريخ هي النمو، من حيث الحجم وعدد السكان والمعرفة وما إلى ذلك، وكانت الوحدات الصغيرة في كل مكان تتوارى لتفسح المجال لمجتمعات ذات كثافة سكانية عادية على نطاق قاري، حتى إن أكبر الدول القومية لم تكن سوى محطة مرحلية في ارتقاء البشرية، وكانت قدرة البشرية على التكيف عند المفكرين الليبراليين من قبل سبنسر إلى بارسنز وسمسلر تزداد في مراحل محددة، حيث أدت الحداثة إلى تآكل النزعة المحلية وأوجدت مجتمعات ضخمة ومتنقلة ومشاركة كانت مرونتها وشموليتها نذيراً بذوبان كل الحدود والتصنيفات بين إنسانية واحدة(١).

وتدعو العولمة إلى إيجاد ثقافة كونية أو عالمية تحوي منظومة من القيم والمعايير لفرضها على العالم أجمع. وحيث إن البعد الاقتصادي للعولمة يؤثر بقوة في الجانب الثقافي، فإن مَن يملك مقاليد القوة الاقتصادية يستطيع أن يفرض ثقافته على الطرف الأضعف اقتصادياً. وهكذا يبدو الخوف من العولمة الثقافية التي تسعى إلى فرض ثقافة الغرب ومحو الثقافات الأخرى التي تتعارض معها، خاصة الدول الصغرى التي يخشى انهيار ثقافتها تحت وطأة الغزو الثقافي العالمي، وهي غالبًا ما تعجز عن وقاية نفسها من تأثيرات الثقافات الأخرى التي تتعارض معها. الأمر الذي قد يضطرها إلى التخلي التدريجي عن سماتها وقيمها الثقافية لصالح الثقافة العالمية، أو ربما قد تجد الجماعات الثقافية والدينية نفسها مضطرة إلى الاحتماء بخصوصيتها هربًا من طوفان العولمة.

وعلى خلاف ما يرى (سميث) فإن العولمة الثقافية تؤدي إلى الانقسام والتفكك

(1) Smith, Antony D., the myth of Modern nations and the myth of nations, Ethnic and Racial studies 11 (1), p. 25.

وإحداث شروخ في الأبنية الثقافية للشعوب، فضلاً عن طمس معالم الثقافة الوطنية وإظهارها بمظهر العاجز، حيث تفرض العولمة فكرًا جديدًا يعتمد على ما أنتجته ثورة المعلومات والتكنولوجيا.

فإذا كان المقصود بمصطلح الثقافة العالمية شيئًا شبيهًا بثقافة الوثيقة الرسمية للدولة القومية، فإنه لا يمكن القول بأن هناك ثقافة عالمية؛ لأن صورة ثقافة الدولة القومية هي صورة تؤكد التجانس والاندماج الثقافي، وفي هذا النمط الفكري يستحيل تمييز ثقافة عالمية مدمجة دون تكوين دولة عالمية، وهي فكرة مستبعدة(1).

وتمثل العولمة خطرًا يهدد مستقبل الإنسان في حريته وفي تمايزه الحضاري والثقافي. ويدعو إلى فناء الذات الثقافية للجماعات، ويمثل اعتداءً على كرامة الإنسان واختياره.

وعلى ذلك يتمثل جوهر الخلاف حول العولمة في ما تدعو له من الثقافة الكونية؛ لأنها تنشر مجموعة من القيم السياسية والاجتماعية والثقافية في مسيرتها الاقتصادية الحرة عبر الحدود المسامية بين الدول القومية.

وتشترط العولمة الاقتصادية الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان كما تركز على الفردية، ويتجسد الهدف الرئيسي للعولمة في جانبها الثقافي وهو بناء ثقافة كونية شاملة النشاطات الإنسانية المختلفة، وأن هناك ضغوطًا هدفها صياغة مجموعة ملزمة من القواعد الأخلاقية الكونية، وأن هناك أكثر من مشروع لصياغة هذه القواعد الأخلاقية التي يهتدي بعضها بالأديان السماوية إلى جانب الخبرة الإنسانية وما يسمى بالثقافة المدنية التي تركز على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان(2).

وتساعد القنوات الفضائية وشبكة المعلومات في تسويق الثقافة وترويجها على نطاق العالم، بالإضافة إلى زيادة التفاعل الثقافي بين الشعوب والمجتمعات، وإلى تنامي ترابطها واتصالاتها. غير أن تيار العولمة يتدفق بثقافة غريبة غالبًا ما تتعارض بوجه عام مع قيمنا وحضارتنا، وكثيرًا ما تحمل (الإنترنت) أفكارًا ثقافية أو دينية لا تتفق مع ما نحمل.

ولا شك في حدوث ضغط شديد على كل ما هو وطني من جانب السيطرة التي تحققها ثورة التكنولوجيا على الثقافات الوطنية بصورة تهدد فكرة الكيان الوطني الذي ربما لا

---

(1) Mik Featherstone, theory, Culture & Society, Sage, London, New bury park and New Delhi, voL.7, 1990. p.14.

(٢) السيد يس، العولمة والطريق الثالث، ص٤٠، ص٤١.

يستطيع الصمود في مواجهة تكتلات عالمية وشركات متعدية الجنسيات وتيار معرفي دافق. كما يهدد العالم النامي انسياب ذلك التيار الهائل من الرسائل الإعلامية والثقافية من المراكز الرأسمالية الغربية إلى هذه المجتمعات النامية التي تستقبل هذه الرسائل بما تحويه من أفكار واتجاهات سلبية تهدد خصوصيتها الثقافية.

إن المعرفة التي كانت مجانية ومفتوحة لجميع الراغبين فيها ولصالح المجتمع، أصبحت الآن متملكة وخصوصية ولصالح النشاط المادي. وبعد أن كان أهل العلم يحرصون على استقلالهم العلمي، ها هم أولاء الآن يخططون المناهج العلمية وفقًا لما يتم الاتفاق عليه مع مؤسسات الأعمال الممولة، وقد دخل في روع الكثيرين أن الدول الكبرى تسعى جاهدة إلى فرض ثقافتها وأنماطها الفكرية على الدول النامية من خلال تعميم النموذج الغربي وفرضه على العالم[1].

وترى الدكتورة نعمات أحمد فؤاد أن الغرب يريد أن يفرض ثقافته وسلوكياته وقيمه وأنماط استهلاكه على الآخرين، وأن المخططات الغربية لا تريد للعالم الثالث أن ينهض سياسيًا أو اقتصاديًا أو ثقافيًا. وهي ترى أن الغرب لا يريد تعميم النموذج الغربي فحسب بل إن هدفه الأساسي من العولمة هو تشكيك أمم الحضارات العريقة في حضارتها ونفسها وعقائدها وتغريب إنسانها في أفكاره ومناهج تعليمه.

إن العولمة الثقافية تعني سيطرة ثقافة الغرب على الثقافات الأخرى من خلال استثمار مكتسبات العلوم الثقافية في ميدان الاتصال. ولا تخفى على أحد سيطرة الثقافة الأمريكية على الثقافة الغربية، وقد أخذت أوروبا وفرنسا بصفة خاصة تنظم المقاومة ضد الثقافة الأمريكية باعتبارها خطرًا استراتيجيًا يهدد استقلالها السياسي والاقتصادي وهويتها الثقافية.

وترجع قوة النفوذ الثقافي الأمريكي إلى سيطرة الاقتصاد الأمريكي بالإضافة إلى اعتماد اقتصاديات أخرى على الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية. فضلاً عن هيمنة شركات الإعلان الأمريكية على التسويق العالمي مما أدى إلى عالمية أساليب الدعاية والتسويق، يضاف إلى ذلك تفوق الولايات المتحدة الأمريكية في المجالات الثقافية الشعبية وبخاصة في صناعتي الأفلام والموسيقى. وقد استغلت الولايات المتحدة تميزها الكبير في الإنتاج الفني التلفازي وفي الصناعات الترفيهية وشركات الأقمار الصناعية في التأثير في الأفراد والمجتمعات.

---

(1) Income, Canadian Journal of Economic, vol. 26. 1993.

وإن كانت العولمة نظامًا اقتصاديًا في المقام الأول، سياسيًا اجتماعيًا في المقام الثاني، إلا أنها بلا شك تحمل ثقافة جديدة بصرف النظر عن انطباق المفهوم العلمي أو الأخلاقي للثقافة على الغزو الفكري والطوفان المعلوماتي والرموز التي تشيعها وتنشرها العولمة بكل وسائل الاتصال الحديثة الفائقة القدرة، ووسائل الإعلام الفائقة السيطرة بما فيها من سينما وتليفزيون وإذاعة، وكلها تبشر بثقافة جديدة، يطلق عليها البعض ثقافة القطيع الإلكتروني والبعض الآخر يطلق عليها ثقافة عالم "ماك" نسبة إلى سلسلة ماكدونالد الغذائية الشهيرة، والبعض ينسبها صراحة إلى الثقافة الأمريكية صراحة. ولكن تبقى الحقيقة المجردة أن هناك أرضية مشتركة واضحة المعالم لهذه الثقافة الجديدة.

ومن طبائع ثقافة العولمة أنها تمجد الاستهلاك، وهدفها الرئيسي خلق أسواق جديدة، وإطلاق شهوات الاستهلاك إلى أقصى عنان لها، ولا زالت أهم أهداف المجتمع الرأسمالي هو إقامة وتطوير حالة عدم الرضى المستمرة عن المنتجات الموجودة حاليًا حتى تتحقق حالة من الطلب المستمر والجديد على منتجات جديدة أو نماذج مستحدثة، ذلك أن هناك نظرية اقتصادية يؤيدها الكثيرون ترى أن زيادة الاستهلاك محرك قوي لزيادة الإنتاج وتنشيط الاقتصاد، وهي ثقافة تمهد للعنف، وتمجد الفردية والأنانية، وتستهين بكثير من القيم المجتمعية، فهي لا تقيم وزنًا لهوية أو انتماء، ولا تهتم بحقوق المواطنة.

إن مهمة مواجهة الغزو الثقافي للعولمة مهمة قومية، ولكنها غاية في الصعوبة نتيجة لثورة الاتصالات الهائلة، وللتقدم التكنولوجي الفائق الذي أصبحت بفضله قدرة أجهزة الإعلام وأدوات نشر الثقافة الجديدة كاسمه في كثير من الأحيان[1].

وتختلف ثقافة العولمة اختلافًا كبيرًا عن الثقافات الوطنية التي تتصف بالخصوصية والقدرة الفائقة على ربط أصحابها بخصائص وجدانية وفكرية مشتركة، بينما تعجز ثقافة العولمة عن توليد الإحساس المشترك أو المصير المشترك أو امتلاك ذاكرة جماعية. ولا زال المجال الثقافي يمثل الميدان الرئيسي للصراع بين القوى العالمية المهيمنة على شئون العالم والقوى الوطنية المحلية[2].

ومن نافلة القول إن انتشار العولمة قد تحقق من خلال التقدم التكنولوجي الضخم في مجال الإعلام، حيث تسيطر الشركات المتعدية الجنسيات على صناعة وتوزيع أحدث ما

---

(١) دكتور حسين كامل، المرجع السابق، ص١٥٠ وما بعدها.

(2) Robertson, R., Globalization theory and Civilization analysis, Comparative Civilizations Review, 1487, p. 17:23.

تنتجه التكنولوجيا المتطورة بجانبيها المعلوماتي والاتصالي، وتنتمي هذه الشركات إلى الدول الكبرى، وقد تخطت المعلومات الحدود القومية بفضل ثورة الاتصالات، وبفضل ظهور الإعلام الإلكتروني وتصاعد ثقافة الصورة.

وقد ترتب على التقدم التكنولوجي الاتصالاتي والمعلوماتي آثار سلبية في المجالين الثقافي والاجتماعي بصورة واضحة في الدول النامية؛ فقد تضاءل دور الأسرة والمدرسة، كما تم استقطاب المثقفين للترويج لظاهرة العولمة وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات. الأمر الذي حدا بالبعض إلى التركيز على أصولهم الثقافية ومعاداة الفكر الغربي بوجه عام؛ اعتقاداً منهم أن جوهر الخصوصية الثقافية لا يتغير على مر الزمن، وأن لهذه الخصوصية مقوماتها الذاتية المتكاملة التي تجعلها صالحة كقاعدة حضارية بمفردها. في الوقت الذي يرى فيه أنصار الثقافة المفتوحة أن ثقافة العولمة تساعد على تنشيط التفاعل الثقافي، وعلى تزويد الإنسان بالقدرة على صياغة أفكاره على أساس علمي مستنير، وعلى تشجيع العقلية المستقبلية، ويرون أن الخصوصية الثقافية المفتوحة لا تتميز بجوهر ثابت وأنها مجموعة من الخصائص والسمات التي تتغير وتتجدد باستمرار أثناء مسيرتها التاريخية من خلال تفاعلها مع الواقع ومع الخاص والعام؛ أي أن الخصوصية الثقافية تمتاز بالقدرة على التفاعل الإيجابي مع مسار التاريخ الحافل بالأحداث والمتغيرات[1].

ويرى الباحث أن المدافعين عن الخصوصية الثقافية المغلقة هم أنصار الاتجاهات السياسية المحافظة والرجعية، وأنهم يهدفون من وراء ذلك إلى التنصل من المعايير العالمية التي أجمعت عليها الإنسانية مثل: مواثيق حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحفظ للإنسان كرامته وحريته، وينكر على أي نظام سياسي أن يتخذ من الخصوصية الثقافية ذريعة للامتناع عن تنفيذ ما اتفقت عليه الأمم، حيث إن الخصوصية الثقافية التقدمية هي التي تكفل حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وللعولمة إلى جانب أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية بعد اتصالي يتمثل في ثورة الاتصالات التي تخطت حواجز الزمان والمكان مما جعل آراؤنا وأفكارنا عن الأشياء والظواهر تتأثر كثيراً بالتطورات والتغيرات المتسارعة في العالم أجمع، فشركات وشبكات الإعلام العالمية تستطيع البث إلى أي مكان بوسائل متعددة أهمها البث التليفزيوني من خلال الأقمار الصناعية وشبكة الإنترنت التي تفتح مجالات التواصل الإنساني، وتمثل ثورة

(١) السيد يس، العولمة والطريق الثالث، ص٦٥.

اتصالية ومعرفية على طريق بناء القرية الكونية الموعودة، وقد تنبأ رواد ثورة الاتصالات بأن العالم القادم سيكون بلا حدود، كما أن مجال الاتصالات قد شهد نموًا كبيرًا نتيجة زيادة الاستثمارات فيه، بالإضافة إلى التطبيقات التي يقوم بها علماء الاتصال على المستوى العالمي مما يؤدي إلى تحقيق التقارب المستمر بين المجتمعات. كما يحدث التدفق العالمي للمعلومات تقاربًا بين الشعوب، ويجعل سلوك السياسية الخارجية أكثر انفتاحًا وأكثر تجاوبًا مع الرغبات العامة للبشر.

ويتمثل الجانب التكنولوجي للمعرفة في انتشار واستخدام الصناعة بصورة ينجم عنها تسارع واتساع نقل التكنولوجيا المادية والفكرية على امتداد العالم، كما يفتح التطور التكنولوجي أسواقًا للإنتاج المبتكر، وهي أسواق مفتوحة على الدوام حيث لا يكف الإنسان عن التطوير والابتكار الذي يمكّنه من إشباع حاجاته وإمتاع نفسه من خلال تطوير وسائل الإنتاج والاستهلاك. ويساعد تطوير التكنولوجيا إلى مزيد من العولمة التي تساعد على زيادة فعالية تقسيم العمل الدولي، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج سلعة تنفرد بها وتتميز فيها، بشرط أن تهتم القيادة السياسية بقدراتها التكنولوجية لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة من شبكات العولمة التقنية والارتقاء بكفاءة الأداء، حيث تمتلك الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات القدرات التكنولوجية التي توفر لها إمكانات التطور وإمكانات نقلها إلى جميع الدول.

ثانيًا: الأبعاد الاجتماعية

أتاح ظهور فكرة الدولة القومية لسلطات هذه الدولة القدرة على مد نطاق التحكم الاجتماعي عن طريق خلق أنظمة عامة لمقاييس التعليم القومي والصحة وغيرها. إلا أن حلول عصر الثورة الصناعية حدّ كثيرًا من وظائف الدولة وأدى إلى تراجعها في مجال الإنتاج، حيث رأت الدولة في ظل ازدهار المذهب الفردي أنه من الأصوب ترك هذا المجال لقرارات أصحاب الأعمال، كما تراجع دور الدولة في إسباغ الحماية على منتجيها ومنتجاتها من المنافسة الأجنبية، حيث تركت المنتجين يديرون شئونهم بأنفسهم، وأصبحت التجارة الداخلية والدولية حرة، ورغم ذلك لم تتراجع الدولة عن التصدي لأي محاولة لرفع الأجور لصالح الطبقة المسيطرة، ولم تتخل عن قهر الطبقة العاملة في عصر الاستعمار والاهتمام بتكوين الجيوش لفتح المستعمرات تلبية لمصالح الطبقة الحاكمة بزعم أنها تحقق بذلك مصالح الأمة.

وقد نجم عن فتح المستعمرات ارتفاع ملحوظ في مستوى المعيشة، فتوقفت الدولة عن

البطش بالطبقة العاملة، وسمحت للنقابات العمالية بتحقيق بعض الإنجازات لصالح عمالهم.

وبنهاية الحرب العالمية الأولى أخذت القوة الإنتاجية في الزيادة المطردة، وزاد الإنتاج بصورة لم تعد الأسواق الوطنية أو الخارجية قادرة على استيعابه، وأصبح تدخل الدولة ضرورياً من أجل إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا، وظهرت دولة الرفاهة التي ساد نمطها في الدول الغربية حتى نهاية ستينيات القرن العشرين، وصاحبه نشوء عصر الدول القومية في العالم النامي.

وتميزت هذه المرحلة بازدهار قوة الرفاهة واستمرار إعداد الجيوش وتغذية الشعور والولاء للوطن، وانتهى قهر العمال نهائياً في هذه الدول، وبدأت مرحلة الاستجابة لمطالب نقابات العمال، وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا.

ومع نهاية هذه الستينيات ساعد التطور التقني على الزيادة الضخمة في الإنتاج وظهور الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات، ومن أجل توسيع السوق أصبح مطلوباً قهر العمال وقمعهم، ولم يعد الأمر يتطلب إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا، وأصبحت الطبقة العاملة مصدراً للمتاعب أكثر من كونهم مصدراً للقوة الشرائية ومجالاً للتسويق على نطاق واسع كما كانوا خلال العقود الثلاثة التي تلت الحرب العالمية الثانية. لقد ارتفعت معدلات البطالة وانخفض الإنفاق الحكومي وزالت دولة الرفاهة[1].

وعلى الجانب الآخر، كانت المعونات التي تتلقاها دول العالم النامي عاملاً على تقوية دور الدولة، وتجلى ذلك في وضع خطط التنمية وفرض الرسوم الجمركية المرتفعة لحماية صناعاتها الناشئة، وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية، والاتجاه إلى التخطيط المركزي في إدارة اقتصادها، وإعادة توزيع الدخل ودعم السلع الضرورية. كما حاولت تأكيد استقلالها الاقتصادي وبناء الدولة الحديثة بعد أن تخلصت من الاستعمار.

ولما كانت العولمة تركز على الجانب الاقتصادي، فقد تحررت حركة رأس المال ولم يعد للسياسات القومية القدرة على مواجهة قوى السوق العالمية، ولم يعد العمل يحتل موقعه القومي حيث إنه يتصف نسبياً بقلة الحركة، وأصبح عليه أن يتكيف مع الضغوط الجديدة، ولم تعد الأنظمة القومية قادرة على توفير الحقوق العمالية والحماية الاجتماعية أو تقديم الخدمات الاجتماعية والعامة التي يرى رأس المال الدولي أنه يمكن تغطيتها بأقل التكاليف رغم ضرورتها وأهميتها.

---

(١) جلال أمين، العولمة، دار المعارف، القاهرة ١٩٩٨م، ص٢٣ وما بعدها.

وبفضل العولمة تغيرت أساليب وأبعاد التنمية، حيث سيطرت المؤسسات المالية الدولية على الاقتصاد العالمي، وأصبح على الدول النامية أن تصلح هياكلها الاقتصادية وأن تغير نظمها لكي تتفق مع الواقع الجديد ومع النظرية الاقتصادية الجديدة. حيث فرضت المؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد والبنك الدوليين على هذه الدول برامج الإصلاح الاقتصادي، وجعلت أهم بنوده إزالة أو تقليل الدعم الحكومي للخدمات التي تساعد محدودي الدخل في مواجهة متطلبات المعيشة. وحتى تتمكن هذه الدول من إصلاح هياكلها الاقتصادية وتنفيذ مشروعات التنمية، فإنها تلجأ إلى الاقتراض من البنوك والمؤسسات الدولية مقابل التغاضي عن التدخل في سياساتها الداخلية[1].

ورغم أن التنمية تقتضي إعادة توزيع السلطة وهي ذات طابع اقتصادي، إلا أنها في الحقيقة عملية شاملة تحوي إلى جانب ذلك الجانبين السياسي والاجتماعي عن طريق إضعاف الحكومات في إدارة اقتصادها الوطني خاصة في مراقبة حركة رؤوس الأموال والتأثير فيها أو في حركة السوق، ولا تقتصر التجارة الحرة على المنتجات الزراعية والصناعية وحقوق الملكية الفكرية، بل تمتد لتشمل الخدمات المالية والخدمات المهنية كالصحة والتعليم.

ومن الثابت أن الدولة القومية في العالم النامي لن تستطيع أن تعيش بمعزل عن آثار العولمة، ولن تستطيع أن تحمي المهن التي تندثر نتيجة التطور التقني، وإن كانت تملك إدارة التحول بشكل يدفع العمال إلى التكيف مع الأوضاع الجديدة. كما يتمثل دورها الرئيسي في توجيه ودفع جهود التنمية الشاملة، وتبني سياسات رشيدة تتوخى المواءمة بين المتغيرات الإقليمية والدولية من جهة، والمصالح الوطنية والقومية من جهة أخرى، من خلال تحقيق التنمية البشرية وتحفيز الاستثمار الوطني والمشترك، وتشجيع أنشطة المنظمات الأهلية لدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتتحقق التنمية البشرية عن طريق إعداد القيادات والكوادر القادرة على مواجهة تحديات المستقبل التكنولوجية والإدارية، ووضع سياسة تعليمية رشيدة تلبي احتياجات السوق من التخصصات العلمية والمهنية ومن الحرف المختلفة، وإدخال نظم تعليمية متطورة تظهر قدرات الفرد الذهنية، والاهتمام بالعلوم التكنولوجية الحديثة، واتباع سياسة تدريبية واعية لملاحقة هذه التطورات التكنولوجية.

(1) Michie, D. and Johnson. R., The Knowledge Machine, Artificial Intelligence and The Future of Man. New York, Morrow, 1985, p. 216.

وإذا كانت العولمة تدفع إلى تقارب المجتمعات وزيادة التفاعل بين الحضارات وضغط العالم وتصغيره، فقد اتجهت القوى الاجتماعية إلى التحول من تجمعات أسرية وقبلية إلى تجمعات قومية ودولية. ومن ثم فقد أحدث تيار العولمة مرحلة من عدم الاستقرار الاجتماعي تتضمن إعداد وتوجيه القوى الاجتماعية للتكيف مع الأوضاع الجديدة، ووضع الأسس الثابتة لإقامة مجتمع عالمي يخلو من العنصرية ويحفل بالمساواة.

فالعولمة تسعى إلى التخلص من النزعات العنصرية والمذهبية، أو على الأقل تقلصها في حدها الأدنى من أجل الاندماج في القوى الاجتماعية الدولية التي تسعى إلى إقامة مجتمع الحرية والعدل. كما تدعو إلى التكيف مع البيئة، وتشير إلى أن البقاء للأصلح، وهي بذلك تشحذ طموح الأفراد والجماعات وتدفعهم إلى التميز والإتقان والتعامل مع الواقع، وتحضّ على التعليم الراقي والتدريب المتميز الضروري لإدارة هذه التكنولوجيا المتقدمة؛ أي أنها تسعى إلى صياغة عقول بشرية والترويج لفكر مستقبلي[1].

وقد ساهمت ثورة الاتصالات والتقدم في مجال الإعلام في انتشار بعض أنماط السلوك الاجتماعي الغربي بصرف النظر عن قبول المجتمعات الأخرى لها أو رفضها. وقد أخذت بعض هذه السلوكيات طابعًا عالميًا في السنوات الأخيرة، وتجاوزت الحدود الجغرافية وأثرت سلبًا في المجتمعات الوطنية وتماسكها وتقاليدها. وقد تؤدي المشاركة الأهلية في العولمة إلى اصطدام تقاليد الدول المستقبلة للعولمة مع تقاليد الدول المصدرة لها، الأمر الذي يتطلب استعدادًا فرديًا متميزًا لتحمل المخاطر رغم مخالفة ذلك لأسس التنشئة الاجتماعية في بعض دول العالم الثالث وخاصة الدول العربية.

(١) دكتور عبد المنعم سعيد، صراع الحضارات أو "العولمة"، ٢٠٠٢م، ص٣٥.

المبحث الرابع

الأبعاد القانونية

يرى فولكمار جسنر وأنجليكا شيد في بحثهما بعنوان نظرية الثقافة والمجتمع(١) أن الاتصال الدولي بين الأشخاص أو الهيئات ذات الشخصية الاعتبارية القانونية في ازدياد مستمر على مستوى العالم، وأن أوروبا ستشهد نمواً كبيراً آخر بمجرد أن تبدأ السوق الداخلية الواحدة للمجموعة الأوروبية نشاطها، وإذا كانت العلاقات القانونية الدولية يحكمها القانون الدولي الخاص وقانون دولي موحد، فإن دول المجموعة الأوروبية تحكمها اتفاقيات روما وتشريعاتها الناتجة عن التجانس داخل المجموعة، وأنه لا وجود للتنميط السيسيولوجي رغم أنه من المفترض أن الفعل الاجتماعي الدولي يختلف عن تلك التفاعلات التي تقع داخل المجتمع أو الثقافة القانونية.

وقد تحولت مشكلات تطور القانون الدولي إلى جزء من القواعد المقررة للبحث في القانون، ورغم ذلك لم يواكب هذا التحول أي اهتمام بالواقع الاجتماعي للفئات التي يستهدفها القانون. ويوفر البحث في هذا الشأن الأساسي الملائم لإيجاد القانون الدولي الذي يحكم العلاقات الخاصة. وإن كانت الشركات المتعددة الجنسيات هي الكيانات الوحيد التي تمثل موضوع القواعد القانونية للقانون التجاري الدولي، حيث لم يتطرق البحث للكيفية التي يعقد بها رجال الأعمال اتفاقاتهم وإدارتهم للنزاعات مع نظرائهم في الدول الأخرى، وحيث لا زالت المعايير القانونية التي تقنن مثل هذه النزاعات ضعيفة بالنسبة للتعاملات التي تتم داخل الدولة الواحدة.

لذلك تتجه الدراسات القانونية إلى التركيز على تلك المنظمات والهياكل التي بدأت تظهر في عالم التجارة لتفادي النزاعات ووضع حلول لها إذا وقعت، كما تتجه لصياغة القواعد التي تحكم المنازعات غير التجارية من خلال التفاعلات اليومية التي تنقلب إلى منازعات عبر حدود الدولة الواحدة، وذلك بوضع التعريفات الخاصة بكل موقف من المواقف التي تخلفها العمليات اليومية التي تحدث بصورة مباشرة بين أطراف العلاقات الدولية التي تدفعهم للجوء إلى الهيئات الاستشارية أو هيئات التفاوض والتصالح والتحكيم.

---

(1) Theory, Culture &, SAGE, London. Newbury Park and New Delhi, vol.7. 1990, p.253.

ولا شك أن تباين الأنظمة الاجتماعية يخلق نوعًا من اللامعيارية في العلاقات القانونية الدولية، إلا أن ظهور العديد من الآليات والكيانات في مجال المصالحة والتحكيم الدولية قد أسهم كثيرًا في التخفيف من حدة هذه المنازعات بمساعدة المحاكم الوطنية التي تبتّ في القضايا المتعددة الجنسيات.

وإذا كانت نظرية العلاقات الدولية ونظرية الأنساق الدولية تؤيد فكرة أن الحكومات ورجالها هم العنصر الفاعل في بناء النسق الدولي، فإن للأفراد في الوقت الحاضر دورًا مؤثرًا في بناء هذا النسق[1].

وإذا كانت التفاعلات الدولية قد أصبحت حقيقة واقعة، وإن كان يعتريها بعض الثغرات نتيجة اختلاف الثقافات، فإن الأمر يحتاج إلى بعض الوقت الذي يسمح بنوع من التجانس الواقعي والتواصل بين الثقافات رغم اختلافها، فليس من الضروري أن تفرز الاختلافات الثقافية نزاعات، وإن كانت تتطلب جهدًا للتعامل معها بطريقة مناسبة. ويبرز دور النسق القانوني في توسيع نطاق العقلانية الإجرائية إلى كثير من مناحي الحياة، الأمر الذي يتطلب المزيد من البحث والدراسة التي تتناول التفاعل القانوني باعتباره موضوعًا في سياق نظرية التواصل بين الثقافات، وكيف تنشأ النزاعات وكيف يتم التعامل معها باعتبارها أنماطًا للسلوك الاجتماعي الذي يتبلور في ظل ثقافة معينة تسود مجتمعًا بعينه.

ويحدث سوء الفهم بين أطراف العلاقة القانونية المختلفي الثقافات، ويقوم النزاع حين يعبر كل منها عن فعل واحد تعبيرين متباينين أو يفسره كل منهما بطريقة مختلفة ليس لمجرد اختلاف المصالح، بل لنقص الوعي بالمقاييس السلوكية الثقافية أو اللغوية من جانب كل طرف. وكلما كانت القيود الثقافية قوية زادت مساحة التسامح بين الأطراف، وذلك على عكس ما إذا كانت القيود الثقافية ضعيفة بين ثقافات الأطراف، حيث تنعكس التوترات المعادية على مسار النزاع، وينخفض مستوى الإحساس بعدم الاستقرار والخطورة.

ويساعد التواصل الثقافي على إضفاء تعريف اجتماعي على النزاع، ووسيلة لمنع وقوعها أو حلها سعيًا إلى إيجاد بدائل سلوكية وتحقيق مصالح الأطراف. وقد تؤدي العلاقات التفاوضية إلى خلق ثقافة ثالثة، لا هي ثقافة هذا الطرف ولا ثقافة ذلك، إنما هي ثقافة مشتركة يضعها الأطراف مشاركة فيما بينهم، قد تكوين نتاج امتزاج ثقافاتهم، وقد تكون ثقافة جديدة ترتبط بالسلوك وأنماط الحياة.

---

(١) ويعني تتابع الأفعال مع وجود رباط ذي مغزى بينها يكتسب الاستمرارية والثبات مع توافق الأفعال المعنية مع التوقعات.

وإذا كـان البحث في الثقافة القانونية لا زال يصدر عن تعريفها من زاوية بعض العناصر مثل أنماط التشريع والإجراءات القضائية وإصدار الأحكام والموظفين القضائيين، دون الاهتمام ببعض العناصر الأخرى مثل دراسة ما يحدث إذا تصادمت هذه الثقافات في الوقت الذي يفترض فيه توحيد الإجراءات القانونية في كل دول العالم.

ورغم ما قدمته أعراف التبادل التجاري الدولي والقواعد المستقلة للمؤسسات المعنية بالتجارة الدولية، وأحكام محاكم التحكيم الدولية والاتفاقيات الدولية من مساعدات جليلة لتطور قانون التجارة العالمية رغم اختلاف قوانين الأعمال العامة من دولة لأخرى، الأمر الذي ساعد على محو الكثير من تأثير الاختلافات الثقافية، إلا أنه يمكن القول إن توحيد القوانين لم يشمل حتى الآن سوى بعض المجالات الهامشية، ولم يقترب من مجال القانون الخاص أو المجال القضائي، كما لا يزال القضاة الوطنيون يفتقرون إلى الخبرة بالقوانين الأخرى.

ولا يمكن غضّ الطرف عن دور التراخي في مجال المفاوضات وإجراءات التحكيم التي تعلي من شأن الإرادة إلى الحد الذي يسمح لها باختيار القانون الذي يحكم العلاقة التجارية الدولية، فلم يعد القانون الموحد - إن وحد - ولا القانون الدولي الخاص بقادر على أن يمنع تعديل صياغة العقود وإعادة التفاوض حولها.

ومن الجدير بالذكر أن القانون الموحد لا يزال شيئًا غريبًا لم يألفه الأفراد، ولا يزال القانون الدولي الخاص يمثل عقبة أمام المحامين الذين يجدون صعوبة في تقديم معلومات وافية عنه باعتباره قانونًا أجنبيًا، ناهيك عن باقي أفراد الشعوب الذين يجهلون أوضاعهم القانونية.

ونرى أنه من الضروري بل من الحتمي إيجاد نظام عام دولي كخطوة أولى تسبق جهود فقهاء القانون لإيجاد قانون موحد كنموذج لحل المشكلات الناجمة عن التعاقدات القانونية الدولية، وإيجاد مثل هذا النظام العام الدولي أمرًا من الصعوبة بمكان مع ما يشوب التواصل الثقافي من ثغرات ومشكلات. فالأمر يختلف عن مجال العلاقات التجارية الدولية التي تلعب فيها الحلول الوسط دوراً مهمًا للحفاظ على استمرارها وبقائها دون مبالاة بالعناصر الثقافية في العلاقات القانونية الدولية. وحتى في هذا المجال لا يمكن التغاضي عن هيمنة القواعد والأعراف واللغات والمناهج القانونية لدول الشمال على حساب نظيراتها في دول الجنوب الفقير.

لا شك أن نجاح هذا النظام العالمي وبقاء العولمة ـ إن قدر لهما ذلك ـ يعني أن يصبح القانون مجرد إحدى الأدوات الإدارية بعد أن ينفصل عن الدولة القومية التي حظي في ظلها بسلطاته وشرعيته التاريخية، وبعد أن ذبلت النظريات التي تمجد امتيازات الدولة ذات الحدود المفتوحة المسامية. وربما يتحرر القانون من سلطة الدولة الوطنية ليصبح أداة لتنظيم الاقتصاد الحر الذي تخضع له الدولة.

وسوف يتأثر الفكر القانوني بالتدويل المتسارع لسوق المال بصورة تؤثر على تكوين المجال القانوني، فالمشرع لم يعد قادراً على استيعاب المستحدثات القانونية التي لا تتبلور في ذهنه بصورة كاملة، ويترتب على ذلك إعادة تعريف القانون وإعادة تعريف المهنيين ورجال القانون.

ويبدو أن إعادة هيكلة حقل القانون حول محور العدالة التجارية أصبح أمرًا لا رجعة فيه، ويصعب التنبؤ بما سيترتب على ذلك من تأثيرات على المدى البعيد، وقد يتعارض الجمع بين نظم قضائية متباينة مع تنويعها الذي يمكن من خلاله رؤية تداعي النظم القضائية القومية في مواجهة التوحيد المرتقب، فحين يكون للمجتمع حارة سريعة وأخرى بطيئة، فإن نفس الشيء ينطبق على العدالة، ويزداد حاليًّا تصدع المبدأ القديم الذي ينادي بعدالة واحدة متساوية للجميع.

وأصبحت صور التحكيم والوساطة توازي الاحتكام إلى سلطة الدولة إن لم تكن تتجاوزها، الأمر الذي قد يدفع المحاكم إلى اتخاذ استراتيجية بديلة تقوم على إبطال قوانين سلطاتها التشريعية حتى لا تضيع من بين يديها هذه السوق التي توفر العدالة الخاصة والسماح بتأجير القضاة.

المبحث الخامس

الأبعاد الدينية

يفسر (روبرت بلا) العلمنة في العصر الحديث بأن الدين ـ بصورته التقليدية ـ أصبح مسألة فردية في المقام الأول، وبالتالي فقد كثيراً من وضعه العام. فالناس أتباع مخيرون لعدد من الأديان لا يستطيع أحدها أن يزعم أنه يرتبط إلا بأعضائه[1]. فعولمة المجتمع تحبذ الخصخصة في الدين، وتحول دين أو أكثر إلى مصدر للالتزام الجمعي بحيث يترتب على الانحراف عن معايير دينية محددة إلى عواقب سلبية على كل من أتباعه وغير أتباعه، ويصبح الفعل الجماعي مشرعًا باسم هذه المعايير.

وقبل الخوض في الأبعاد الدينية للعولمة نرى أنه من الأوفق أن نعرج على أصل وجذور المعضلة التي أفرزت لنا الكثير من الجماعات الإسلامية المتأرجحة بين التشدد والاعتدال، بدءًا بحركة الإخوان المسلمين وانتهاءً بحركة طالبان. فالبلدان الإسلامية كانت محكومة بقواعد الشريعة الإسلامية منذ قيام الخلافة إلى أن سقطت هذه البلدان تحت الاحتلال الأجنبي غير المسلم. وما إن نالت استقلالها حتى فرضت القضية نفسها مرة ثانية في صورة سؤال ملح: من الذي يحكم: الله أم البشر؟

وجاءت الإجابة من جانب ثلاث تجارب إسلامية لم تشفِ غلة العقل الإسلامي الحائر:

الأولى: انطلقت الإجابة الأولى من تركيا أتاتورك، حيث يقرر البشر قانونهم دونما تأثير من جانب الدين الإسلامي، بل نلمس تلك القطيعة بين الدستور التركي والإسلام، حيث عمد المشرع الدستوري إلى إشاعة جو من العلمانية في كل نصوص الدستور.

الثانية: رفضت التجربة السعودية وضع دستور ينظم الحياة السياسية ويحدد قواعد التشريع أو القانون، وترى أن القرآن الكريم هو دستور الدولة ومصدر تشريعاتها.

الثالثة: جاءت الإجابة الثالثة مصرية عندما حصلت مصر على استقلالها بصدور تصريح ٢٢ فبراير عام ١٩٢٢م، حيث عبر الهوة بين الدين والحياة العصرية، فنص على أن الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع، وفوض السلطة

---

(1) Bella, Robert. Religious Evolution, Essays on Religion in a post-traditional world, New York. 1970. pp. 20:50.

التشريعية في صناعة القانون حيث إنها أدرى بشئون دنياها . وقد أثبت هذا النموذج المصري المعتدل أن الإسلام يستطيع التعامل مع ابتكارات ومؤسسات الحياة العصرية .

ورغم وضوح هذه التجارب الثلاث في الحياة الدستورية ، ظل العالم الإسلامي متأرجحًا بينها باعتبارها لم تحمل إجابة شافية عن السؤال المعضلة .

ورغم أن العولمة تهدف أولاً إلى الهيمنة الاقتصادية والتجارية والمالية ، إلا أنه ما إن انتهت الحرب الباردة وانتهى الجدل بين الاشتراكية والرأسمالية لصالح الثانية ، إلا وكانت قد جددت من تطلق عليه السهام ، وتبين لأنصارها أن التيار المناهض للعولمة إنما يتمثل في أصحاب ثقافة معينة تعجز عن التكيف مع الحداثة . وليس لديها ما تقدمه بديلاً للرأسمالية .

وما إن وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م إلا وبدأ الهجوم على الإسلام كله فكراً وعقيدة وأيدلوجية ، وتصويره على أنه دين إرهابي لا يعرف إلا القتل والترويع ، وبدءوا يشترون ترجمات القرآن الكريم وكتب الفقه والشريعة لمعرفة هذا الدين أكثر من ذي قبل ، وتجاوزت جرأتهم إلى حد الحديث عن تنقية هذا الدين مما شابه من شوائب وتعديل عقيدته وعباداته وتعاليمه .

ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الوصاية الأمريكية على مناهج التربية الدينية في بعض الدول الإسلامية ، وبعدها كانت الطامة التي اتخذت من حرية الرأي والتعبير مدخلاً للهجوم على نبي الإسلام محمد ﷺ وتصويره كاريكاتوريًا على أنه إرهابي . والحقيقة التي يجب ألا ننفصل عنها أنه هجوم على الدين الإسلامي وإن اتخذ الرسول رمزاً ، والدليل على ذلك إعادة نشر هذه الرسوم في كثير من صحف الغرب بعد أن ثارت ثائرة مليار ونصف المليار من المسلمين ، وتجاوزت ردود أفعالهم من المعقول إلى غير المعقول . ولا نستطيع اتهام الغرب وحده ، فكلنا متهمون إذا كان هذا هو خطابنا الديني .

فالدين شأنه شأن الاقتصاد والسياسة لا بد أن يخضع للعولمة من وجهة نظر من يقودونها ، فهم يرون أن التدين الفردي والقوى التنظيمية ضرورتان لكي يصبح الدين قوة اجتماعية قابلة للتطبيق . فالحركات الدينية السياسية المعاصرة ذات أهمية بالغة في إيجاد نوع من التأثير العام للدين ، وتؤكد على ضرورة أن تكون القيم الدينية ملزمة بشكل جماعي وتجاوزها إلى اختيارات الأفراد .

وتكمن نقطة الخلاف بيننا ـ معشر المسلمين الشرقيين ـ وبينهم في أنهم لا يعرفون عن

دينهم الكثير، وتقتصر الصلاة في الكنيسة عندهم على قلة من كبار السن، فالأفراد عندهم في العالم الأول يختارون قناعتهم وممارستهم وأفكارهم وأفعالهم السياسية عن طواعية، بما في ذلك الانتماء إلى كنسية ما أو حزب ما. ولا يعتبر هذا أو ذاك ضرورياً، فقد يحجم الفرد عن الإدلاء بصوته في الانتخابات، كما يحجم تماماً عن ممارسة شعائر دينه. لذا فهم يرون أن الدين الإسلامي والبوذية سواء.

إنهم يرون أنه لكي يكون للدين تأثير عام فلا يكفي أن يكون هناك مستوى عال من التدين الفردي، كما لا يكفي أن تصوغ القيادات الدينية هذا التدين وتركزه في منظمات وحركات تضفي على الدين الصفة المؤسسية، والمطلوب لكي يكون للدين هذا التأثير العام أن تكون للقيادات الدينية سيطرة على خدمة لا يمكن الاستغناء عنها كتلك الخدمة التي يقدمها العاملون في مجال الصحة والزعماء السياسيون وخبراء العلوم أو إدارة الأعمال.

الفصل الثاني

مظاهر العولمة في مجال الأعمال

المبحث الأول: ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الهجومية.

المبحث الثالث: تحرير التجارة العالمية.

المبحث الرابع: اندماج الشركات.

الفصل الثاني

مظاهر العولمة في مجال الأعمال

ظهر ما يعرف بالنظام العالمي الجديد على إثر انهيار المعسكر الشرقي والفكر الاشتراكي، وسيطرت اقتصاديات السوق، وانتشرت الخصخصة كإعلان عن انتصار النظرية الرأسمالية.

لقد أصبح على منظمة القرن العشرين أن تغير أفكارها وأسلوبها لتقوى على التعايش في القرن الواحد والعشرين الذي شهد سعارًا تنافسيًّا بين المؤسسات، وهرولة نحو التكتل والاندماج، وسيطرة التكنولوجيا المعلومات.

فالمؤسسة التي تكتفي بالعمل في السوق المحلية مصيرها الزوال، والتدفق التكنولوجي وتدفق رأس المال قد غيرا من طريقة أداء الأعمال سواء في تصميم المنتج أو تصنيعه أو تمويله وتسويقه، وظهرت التجارة الإلكترونية، وسيطرت الاستراتيجية الهجومية.

لقد أصبح العنصر البشري بما يمثله من ثروة معرفية أحد عناصر الثروة للدول ورأس المال في المؤسسات، وتداخلت الثقافات نتيجة اختلاط الأجناس والأعراق في مؤسسة واحدة تسعى جاهدة لاتخاذ القرارات الإدارية الصائبة.

وقد صاحب العولمة كثيراً من المتغيرات العالمية والمحلية، نعرض لها على النحو التالي:

المبحث الأول : ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

المبحث الثاني : الاستراتيجية الهجومية.

المبحث الثالث : تحرير التجارة العالمية.

المبحث الرابع : اندماج الشركات.

المبحث الأول

ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

شهد النصف الثاني من القرن العشرين اكتشافات عظيمة في كافة مجالات التكنولوجيا، اختصرت الزمن بين الحلم والحقيقة، بين النظرية والتطبيق العملي، وأصبح من المألوف لنا أن نسمع عن اكتشاف جديد بين كل عشية وضحاها، وبات العلماء في خوف من ظهور نظريات حديثة تطيح بنظرياتهم قبل أن ترى النور.

لقد أصبحنا في عصر نسمع فيه بين كل غمضة عين وانتباهتها عن علم جديد ظهر في الأفق مثل البيولوجيا الإحصائية التي استطاع العلماء عن طريقها إعادة صياغة المواد الجينية عبر الحدود البيولوجية للنبات والحيوان والإنسان؛ لاستحداث سلالات ونوعيات متباينة لم تكن موجودة من قبل. والهندسة الوراثية التي استطاعوا من خلالها نقل الجينات من مكانها الطبيعي وزرعها معمليًّا، واستبدال الجينات التالفة بجينات أخرى سليمة، واكتشاف الجينات الخاصة بالعديد من الأمراض مثل السكر والسمنة والصرع والزهايمر، وكذلك الجينن الخاص بإطالة العمر.

لقد استطاعت "التكنولوجيات" الجديدة أن تعطي الإنسان إمكانات وقدرة هائلة في التشخيص والعلاج، واستطعنا بآلات فائقة الصغر أن ندخل تجويفات داخل جسم الإنسان، داخل الشرايين والقنوات المرارية والبولية لإجراء جراحات دقيقة، وأن نجري عمليات خطيرة بالإنسان الآلي، وأن نستبدل الصمامات القلبية التالفة وأن نزيل جلطات قاتلة، وأن نعيد الدم إلى مناطق توقفت فيها الدورة الدموية، وأن نزرع عددًا كبيرًا من الأعضاء مثل (الكلى ـ الكبد ـ القلب ـ العظام ـ الجلد ـ الأعصاب . . .). وفتحت عمليات زراعة ونقل الأعضاء احتمالات رهيبة لتجارة الأعضاء عن طريق العصابات الدولية التي تخطف أو تشتري الآدميين لاستعمالهم واستعمال أعضائهم قطع غيار لمن يملك الثمن[1].

وفي مجال الطبيعة اكتشف العالم المصري أحمد زويل كيمياء الفيمتو ثانية، والطاقة المتجددة وطاقة الفراغ للعالم دافيدبوم، كما تم اكتشاف مواد فائقة التوصيل لدرجة الحرارة العادية بما يبشر بتخفيض سعر الطاقة الكهربائية وبإنتاج مغناطيسات فائقة القدرة.

---

(١) دكتور حسين كامل بهاء الدين، الوطنية في عالم بلا هوية، تحديات العولمة، ٢٠٠٢م، ص٢٢، ص ٢٣.

ويتمثل الهدف من هذا التقدم التكنولوجي في منح الإنسان تسهيلات في الوقت والجهد والمال، إلا أنها تحولت إلى "غول" يلتهم قدرة الإنسان على التفكير والتأمل، ويسرق وقته ويدمر حياته، ويلتهم أخلاقياته، ويصيب حضارته وثقافته في مقتل نتيجة التفكك الأسري والإدمان وتفشي ثقافة العنف والانتحار وضمور السلام الاجتماعي، وانتشار الاضطرابات العصبية والنفسية وفقدان المشاعر؛ فأفلام العنف والجريمة باتت تحاصر الأطفال والشباب والشيوخ في منازلهم، والحروب المتلفزة أصبحت وجبة يتناولها الجميع، حيث يتم تصوير الحروب وتنقلها أجهزة التلفاز بما فيها من قتل ودماء ودمار.

لقد انتشرت صناعة البرمجيات والوسائط المتعددة التي تمجد ثقافة العنف وتصدّرها للأطفال الذين اختلط عليهم الأمر بين هذه البرامج وما يحدث في الواقع، فليس هناك فرق بين مشهد القتل والتخريب في إحدى ألعاب الكمبيوتر وبين القتل والدمار في الواقع.

لم يعد الإنسان يشعر بأدنى قدر من الأمان أو الاطمئنان إلى مستقبله وهو محاط بمخالب هذا الغول التكنولوجي الذي اقتحم عليه حياته في مأكله ومشربه ونومه ويقظته وحريته وخصوصيته التي تُنتهك في كل لحظة، بعد أن فقد الجو الأسري الدافئ، وانصرف كل فرد في الأسرة الواحدة إلى آلته المفضلة. حتى الأمم والجماعات لم تعد آمنة على نفسها في مواجهة الدول الأخرى أو الجماعات والأفراد الذين يتوافرون على وسائل التدمير والقتل.

وفي نطاق المعلومات انطلقت ثورة أخرى متجاورة مع الثورة التكنولوجية، أو لنقل إنها أكثر منها ضراوة، فتضاعف حجم المعرفة الإنسانية، وتضاعفت قدرة الحواسب الآلية، وظهر السوبر كمبيوتر الذي يمتلك القدرة عن الفهم والإجابة عن الأسئلة واستيعاب المعلومات والترجمة من لغة إلى أخرى، وليس مستغربًا إنتاج نوع متطور منه بقدرة تقارب قدرة العقل البشري تمكن الإنسان من اختزال الوقت واختصار الأماكن.

لقد أصبح الإنسان قادراً على التوقع والاكتشاف المبكر ووضع الحلول المناسبة لمشاكله القادمة الشديدة التعقيد، بعد أن أصبح قادراً على تحليل ومعرفة المشاكل المتعلقة بالطبيعة أو النشاط الإنساني.

وفي مجال الأعمال غيرت التكنولوجيا من طريقة أداء الأعمال، حيث أصبحت عنصراً أساسيًا في عمليات التصميم والتصنيع والإنتاج والتوزيع، فوفرت الكثير من تكاليف ومن فاقد الإنتاج، وساعدت على إنتاج دقيق مطابق للمواصفات العالمية، بالإضافة إلى ما وفرته من وقت وجهد في الاتصال بالعملاء وفي عمليات التسويق والتوزيع، حيث ساعدت

الحواسب الآلية المنتشرة في المصانع والشركات والبنوك والمنازل على ربط مشارق الأرض بمغاربها . وظهر إلى الوجود ما يعرف بالصيارفة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والتعليم عن بعد .

ولم يعد من المستغرب في الوقت الحالي أن يؤدي بعض الموظفين أعمالهم من خارج منظمات أعمالهم ودون الحاجة إلى الارتباط بمكان العمل ، حيث يمكن إرسال ما لديهم من بيانات وتقارير ومعلومات إلى جهات أعمالهم بعد أن مكنتهم النظم المعتمدة على أجهزة الكمبيوتر من تفعيل مهاراتهم .

ولم تقتصر آثار الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات على هذه الجوانب ، بل امتدت إلى الاقتصاديين المحلي والدولي ، وظهرت آثارها واضحة على الهياكل الاقتصادية وعوامل الإنتاج والإنتاجية والنظم والهياكل والمؤسسات والعلاقات ، فانتقل الإنتاج كثيف العمالة إلى إنتاج كثير المعرفة ، من إنتاج الوفرة إلى الإنتاج الفائق السرعة ، من إنتاج السلع والآلات إلى إنتاج الأفكار ، وحلت المعرفة محل رأس المال ، وأصبح المستهلك هو المحرك الأساسي للإنتاج الذي تحول إلى إنتاج مفصل مركب معقد سريع التغير لمواكبة التغير في أذواق المستهلك عن طريق اتصال فائق السرعة وخطوط الإنتاج الفائقة المرونة .

كل ذلك اثر بشكل واضح على الهياكل والمؤسسات التي وجدت نفسها مضطرة إلى تقليل حجم العمالة وتغيير طبيعة العلاقة بينها وبين العاملين بها . فأصبحت علاقة متغيرة وقتية لا تكفل للعمال حداً أدنى من الاستقرار . ولا يجد ضمانة سوى في حصوله على عمل في مؤسسة أخرى أو في وظيفة مختلفة ، لاسيما إذا كان قادراً على الانتقال والتغيير والتكيف بين عديد من الوظائف والأعمال المختلفة ، ولن يتيسر له ذلك إلا إذا كان متوفراً على عديد من الخبرات والقدرات بعد أن تخلت المؤسسات عن فكرة التخصص والتخصص الدقيق في عمل أو حرفة واحدة .

ولا شك أن أهم آثار الثورة التكنولوجية ـ من وجهة نظرنا ـ هي تزايد أرقام العاطلين سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية ، وتزايد معدلات البطالة سنة بعد أخرى ، كما لم يعد هناك مجال للحديث عن ولاء العامل للمؤسسة التي يعمل بها ، وحل محل هذه العلاقة علاقات وقتية فرضتها حاجة هذه المؤسسات إلى إعادة الهيكلة بين حين وآخر .

ولما كان الإنتاج في الوقت الحالي هو إنتاج كثيف المعرفة يتمثل في إنتاج البرمجيات

وأجهـزة الكمبيوتـر والإنـسان الآلـي ووسـائل الاتصال، فإن المعرفة تصبح العامل المحدد لاختيار العاملين بالمؤسسات الذين يشترط فيهم قدراً فائقًا من المعرفة والتعليم والقدرة على اسـتعمال العلـوم المعقدة والكمبيوتر، بالإضافة إلى القدرة على اتخاذ القرار حتى يكون من السهل التوصل إلى الابتكارات التي تخلق قدرة المؤسسات على منافسة نظيراتها.

ولقـد سـاعد تـزايد الـتجارة العالمية ومـا صـاحبها مـن اتفاقـيات علـى انهيار بعض الاعتـبارات الـتي صاحبت الثورة الصناعية مثل تحديد جنسية المنتج أو بلد منشئه، ولم يعد هناك معنى لوصف صناعة معينة بأنها صناعة وطنية أو أجنبية، فالمنتج الواحد قد تشترك فيه عشرات الدول؛ إحداها تقدم التصميم، والثانية تقدم التمويل، والثالثة تقدم المواد الخام أو جزءاً منها.

ولم يعـد هـناك مجال للتجارة المحلية أو التجارة بين دولتين؛ فالتجارة أصبحت عالمية. والتعامل لم يعد نقدياً بل أصبحت المعاملات إلكترونية.

ومـن الجديـر بالذكـر أن التكنولوجيا الحديثة قد ابتلعت ما كان يمثل ميزة نسبية بالنسبة لدولـة أو دول بعيـنها مـثل وفرة الأراضي ووفرة الأيدي العاملة أو اعتدال المناخ. فالزراعة تـتم بـلا أرض زراعـية وبلا زراع، والصناعة تتم باستخدام الإنسان الآلي، ولـم تعد هناك حاجـة لتخزين السلع والبضائع بما يعرّضها للبوار؛ فالاتصال وثيق بين المستهلك وخطوط الإنـتاج، ولا حاجـة لأن يكـون هـناك مخـزون كبير في ظل الإنتاج المرن المفصل الذي تحدده أذواق المستهلكين.

أصـبح لـزامًا علـى كـل دولـة والـدول النامية بصفة خاصة أن تحشد جيوشًا من قواها العاملـة الـتي تتـسلح بالخبرات والقدرات والمعرفة التي تساعدها على أن تمتلك ميزة نسبية ذات جـدوى اقتـصادية مـن خـلال ثروتها المعرفية التي تمكنها من ابتكار أساليب جديدة في حرب شرسة لن تعرف هوادة.

المبحث الثاني

الاستراتيجية الهجومية

تتسم استراتيجية المؤسسات في القرن الحالي بكونها استراتيجية هجومية ذات أسلحة قوية ولم تعد تتبنى أسلحة دفاعية أو حذرة خشية الإهمال والتهميش. لذا أصبح أهم أسلحتها: الانتشار الجغرافي، وقيادة السوق، وفتح أسواق جديدة، والتغلغل السوقي، وتحدي المنافسين.

ومن الجدير بالذكر أنه مع انتصاف القرن العشرين بدأت إرهاصات هذه الاستراتيجية بما صاحبها من صدمات مرعبة وأحداث مأسوية، أو لنقل إنها صورة جديدة لنظام قديم ظهر في شكل مختلف تلاحقت أحداثه بسرعة فاقت قدرة الكثير على متابعته واستيعاب حركته، خاصة وأن طبيعة هذا النظام قد جرت في إطار غير محسوس تسلل إلى عقولنا ليرصد أن قواعده الأساسية هي أن السطوة للأقوياء وقواعد العدالة للضعفاء. فالأغنياء في الدول الغنية يجب أن يحكموا العالم، فيتنافسون فيما بينهم ويقمعون من يقف في طريقهم، يساعدهم في ذلك أغنياء الدول الفقيرة، والآخرون يخدمون ويطيعون ويتحملون.

وليست هذه القواعد سوى صدى لمقولة "تشرشل" في أعقاب الحرب العالمية الثانية: إن حكم العالم يجب أن يكون للدول التي أشبعت حاجاتها، ولو ترك حكم العالم للشعوب الجوعى لكان هناك خطر داهم على العالم بأسره.

لذا يرى بعض المثقفين أن العولمة وحش مرعب، ويطيلون الحديث عن قسوته وجبروته، وبعضهم يراه وباءً خطيراً داهم الناس، تسقط على أثره الضحايا واحداً تلو الآخر. وتتراوح آراؤهم بين قبول العولمة ورفضها دون أن يدروا أنهم أصبحوا كما أصبحنا جزءاً منها. ولما كانت العولمة الحالية هي إحدى جولات العولمة، وجب أن نشير إلى أن العالم شهد حروبًا وصراعات على المستويين المحلي والعالمي عقب كل جولة من جولاتها.

لقد شهدت العولمة في صورتها الحالية انتصاراً لاقتصاد السوق وآلياته، وانهيار الشيوعية والاقتصاد الموجه، وظهوراً طاغيًا للشركات المتعددة الجنسية، أو كما يراها البعض المتعدية الجنسية. فهذه الشركات أو المنظمات هي في الواقع منظمات أعمال كبرى

عابـرة للحـدود والبيـئات والثقافات توجد في عشرات الدول المضيفة، وهي ترتبط بأنشطة الـتجارة الدولـية والاسـتثمار فـيما وراء الـبحار، وتتميـز بنظـرتها الاستراتيجية إلى العالـم باعتباره سوقًا واحدة وطريقها إلى ذلك المستوى الرفيع من التقنية.

وسـاعد علـى ظهـور هـذه المـنظمات ذلـك الـشعور المتنامـي بـتعقد المصالح الدولية وتشابكها، والحاجة إلى تنظيم هذه العلاقات والمصالح عن طريق تنظيمات واتحادات إدارية دولـية تطـورت إلى مـنظمات دولـية عـن طـريق المؤتمـرات الدولـية. ولا يمكـن إنكار دور مؤسـسات البـنك الدولـي وصـندوق الـنقد الدولـي ومنظمة التجارة العالمية في نشر آليات العـولمة حتـى أصـبحت أسـواق المال المتطورة والشركات المتعددة الجنسيات خير مثال لها. ولا شك أن الدور المتعاظم لهذه الشركات العملاقة في اتخاذ القرارات المتصلة بتدفقات المال والـنقد والـسلع والخـدمات والتكنولوجـيا في الـسوق العالمية، قد صاحبه انكماش في دور الدولـة التدخلـي لإدارة الاقتـصاد بـدلاً مـن اندماجه في اقتصاد العولمة، وهذا ما سعت إلى تأكيده وفرضه مؤسسات العولمة لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول الفقيرة النامية.

وإذا كانـت المناقـشة القوية تجعل هامش الربح قليلاً في بادئ الأمر، فقد كان على هذه الشركات تبني استراتيجيات تحسين الربحية للبقاء في دنيا الأعمال دون الاندماج مع غيرها، إلا أن المـتغيرات المعاصـرة أجبرت الكثير من هذه الشركات على المنافسة القوية والاندماج في تكـتلات عالمـية لـزيادة قـوتها والحـصول علـى أكبر مساحة من الأسواق. وفي ظل هذه التكـتلات تـزداد الأربـاح، ويـساعد علـى ذلك السرعة والخدمة والابتكار ومراعاة أذواق المستهلكين.

المبحث الثالث

تحرير التجارة العالمية

كان ظهور المنظمة الاعتبارية إحدى سمات السوق العالمية في ظل العولمة، فالمعلومات والأموال تتدفقان بسرعة فائقة على المستوى العالمي، وتمتلك هذه الشركات أجهزة عالية للتسويق عبر الشبكات الدولية للمعلومات، تقوم بعرض السلع والخدمات واستقبال الطلبات وشحنها إلى مَن يطلبها، متخطية بذلك حواجز التاريخ والجغرافية، فهي قادرة على البيع والشراء في أي بقعة من بقاع العالم تظهر فيها فرصة للتجارة، دون أن يكون هناك محل للتعاقد، ودون أن يكون هناك وجود مادي للمنظمة التي يعملون لحسابها، ودون أن يكون لديها مخزون من السلعة أو الخدمة لتقديمها، حيث إن لديها القدرة على توفيرها في وقت قصير.

لقد ساعد التطور التكنولوجي ـ بعد اندماج هذه الشركات ـ على تخفيض التكاليف وتحسين المنتجات، وتوسيع دائرة توزيعه، وتدفق رأس المال بصورة كبيرة بين الدول، وخلق أسواق جديدة على مستوى الدول، وخلق أنماط استهلاكية.

ولا يخفى على أحد ذلك التغيير الكبير في خريطة التجارة العالمية وما صاحبه من تأثيرات إيجابية على الدول المتقدمة وسلبية على الدول النامية، كما لا يخفى ذلك الدور الذي لعبته وستلعبه اتفاقية الجات باعتبارها من المحددات لواقع ومستقبل التجارة العالمية.

لقد كان لفترة الكساد العالمي في ثلاثينيات القرن المنصرم أكبر الأثر في نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة التي نعرفها بالجات، كطريق لتحرير التجارة الدولية، وتعددت جولات هذه الاتفاقية ومراحلها حتى وصلت إلى الاتفاق النهائي، وذلك كما يلي:

١ـ مفاوضات جنيف ١٩٤٧م (٢٣ دولة)
٢ـ مفاوضات فرنسا ١٩٤٩م (١٣ دولة)
٣ـ مفاوضات إنجلترا ٥٠/ ٥١م (٣٨ دولة)
٤ـ مفاوضات جنيف ٥٢/ ٥٦م (٣٦ دولة)
٥ـ مفاوضات جنيف ٥٩/ ٦٢م (٢٦ دولة)
٦ـ مفاوضات جنيف ٦٣/ ٦٧م (٥ دول)
٧ـ مفاوضات جنيف ٧٣/ ٧٤م (٧٨ دولة)
٨ـ مفاوضات جنيف ٨٦/ ٩٣م (١١٧ دولة)

وتم التوقيع عليها عام ١٩٩٤م بعد جولة أورجواي، وبدأت منظمة التجارة العالمية في تطبيق الاتفاقية وتنفيذها والإشراف عليها اعتباراً من بداية عام ١٩٩٥م مع مراعاة السقوف الزمنية الممنوحة لبعض الدول الأعضاء.

وتحكم اتفاقية الجات عدة مبادئ لتحقيق عدة أهداف تتمثل في إزالة العقبات التي

تعترض طريق التجارة الدولية لخلق كيان جديد لهذه التجارة يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، بما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة وزيادة الإنتاج.

المبدأ الأول: مبدأ عدم التمييز (حقوق الدولة الأولى بالرعاية)

أي المساواة بين جميع الأعضاء في الجات في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية، بحيث إنه في حالة منح أية دولة عضو إعفاءً أو استثناءً كان لأية دولة أخرى عضو الحصول عليه دون حاجة إلى اتفاق جديد.

استثناءات هذا المبدأ:

١- التكتلات الاقتصادية والإجراءات المتعلقة بها جغرافيًّا للدول المتقدمة دون شروط للدول النامية.

٢- حماية الصناعات الوليدة بالدول النامية.

٣- العلاقات التفضيلية التي تربط الدول الصناعية المتقدمة ببعض الدول النامية التي كانت مستعمراتها سابقًا.

المبدأ الثاني: مبدأ الشفافية

ويعني استبعاد القيود الكمية في حالة الضرورة لتقييد التجارة الدولية والاعتماد على التعريفة الجمركية.

استثناءات هذا المبدأ:

١- العجز الحاد في ميزان مدفوعات بعض الدول.

٢- الحالات الخاصة باستخدام حصص الواردات للسلع الزراعية.

٣- الارتفاع الطارئ في سلعة معينة بصورة تهدد الإنتاج المحلي بخطر الشرط الوقائي.

ويسمى بالقيود الرمادية لأنه يتمثل في استخدام شرط أبيض لتحقيق هدف أسود يتضمن الادعاء بتهديد الصناعة الوطنية على غير الحقيقة.

المبدأ الثالث: مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية

ويعني منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة بهدف الإسراع بمعدل التنمية الاقتصادية بتلك الدول وزيادة حصيلتها من العملات الحرة.

المبدأ الرابع: مبدأ التبادلية

ويعني تخفيف الحواجز الجمركية وغيرها من القيود في إطار تبادلي، أي أن تتم الاتفاقات بين الدول الأعضاء على مزايا لتخفيف الأعباء أو القيود الجمركية تبادليًا حتى تتعادل الفائدة التي تحصل عليها كل دولة.

استثناءات هذا المبدأ:

١ـ الصناعات الوليد في الدول النامية.

٢ـ الإجراءات المتعلقة بالسلع المتعددة الأعضاء مثل المنسوجات.

المبدأ الخامس: مبدأ المفاوضات التجارية

ويقضي باعتبار الجات الإطار الشرعي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات.

لذا، لن تجد الدول النامية أمامها سوى إصلاح هيكل الحماية بما لا يتعارض مع الميزة النسبية لبعض قطاعات النشاط الاقتصادي، ومنح التسهيلات للمستثمرين مثل الإعفاءات الضريبية وإعفاءات المناطق الحرة، ولن يكون أمام الدول العربية سوى السوق العربية المشتركة لعلاج الآثار السلبية التي نتجت عن اتفاقية الجات، والتي تتمثل في إلغاء نظام الدعم على السلع الغذائية، الأمر الذي تضطر معه الدولة إلى طلب المنح والقروض لاستيراد المواد الغذائية التي تزيد تكلفة وارداتها منها. ولن تستطيع المصانع الصغيرة مواجهة الأعباء المالية التي تحتاجها للتطوير والتحديث، خاصة في ظل القصور الذي تعانيه الإدارة تجاه المواصفات القياسية المطلوبة.

ولا شك أن هناك بعض الميادين التي سوف تجد فيها الدول النامية نفسها عاجزة عن منافسة الشركات العملاقة في مجال الخدمات إلا إذا بادرت بتشجيع انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مثل هذه المجالات.

وتتسم التجارة العالمية في ظل العولمة بقدرة الشركات على بيع وشراء ما تريد وتتسلم أو تدفع ثمنه بمجرد إنهاء التعاقد ودون الحاجة إلى مصاريف التأمين والنقل والشحن وذلك في وقت لا يقارن مع ما كان مطلوبًا من قبل، ساعد على ذلك شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) التي ساعدت على نقل المعلومات من أقصى الأرض إلى أقصاها في ثوان معدودة.

تلك هي التجارة الإلكترونية (E.Trade)، فلا تتكلف الشركة سوى أن تنشئ لها موقعًا وعنوانًا تعرض من خلاله منتجاتها وأسعارها ومنافذ بيعها، فهي تجارة بلا أسواق، أو هي تجارة في أسواق بلا حدود تتخطى حواجز الزمن والجغرافيا. وقد ساعد استخدام بطاقات الدفع ـ بجانب الإنترنت ـ على انتشار هذه التجارة. وإن لم تستطع الشركات في الدول النامية تطوير نفسها وخوض غمار التجارة الإلكترونية فلتتبوأ مقعدها في عالم النسيان.

المبحث الرابع

اندماج الشركات

أصبح اندماج الشركات سمة رئيسية سواء على المستويين الإقليمي أو العالمي لمواجهة المنافسة الشرسة ولتخطي العقبات المتمثلة في تدني الربحية والمستويات الإدارية والمالية. وقد كانت أوروبا الموحدة وأمريكا واليابان ـ وهي جميعًا دول متقدمة ـ أول من قاد حركة الاندماج لتعزيز مراكزها الآلية والتنافسية.

وشهد عام ١٩٩٨م اندماج بعض شركات البترول العالمية العملاقة مثل شركة موبيل وشركة أكسون في شركة أكسون موبيل كورب بقيمة تجاوزت الثمانين مليار دولار ورأس مال متداول يتجاوز الـ(٢٤٠) مليار دولار. وكذلك اندماج أكبر شركتين لإنتاج السيارات هما شركة كرايسلر الأمريكية وشركة دايملر بنز الألمانية بقيمة تجاوزت الـ (الخمسة وسبعين) مليار دولار في شركة جديدة باسم دايملر كرايسلر إيه جي.

كما حدث في مجال الاتصال والإعلام اندماج شركة تايم وارنر التي كانت تعمل في مجال الإعلام والخدمات الترفيهية، وشركة أمريكا أون لاين لخدمات الإنترنت، وتقدر القيمة السوقية لرأس المال المتداول للشركة الجديدة بنحو (٣٥٠) مليار دولار، وهو ما يعادل إجمالي الناتج المحلي الهندي الذي يأتي في المرتبة الخامسة عشرة على مستوى العالم[(١)].

وسبق ذلك بقليل موجة عارمة من الاندماجات في القطاع المصرفي مثل اندماج بنك أوف أمريكا مع بنك تشيز بنك، وبنك بانكرز تراست الأمريكي مع ديوتسن بنك الألماني، ومؤسسة سيتي كوربوريشن وشركة ترا فيلرز، رغم أن الأولى كانت تعمل في المجال المالي والثانية تعمل في مجال النقل والسياحة.

وشهد القطاع المالي والمصرفي الأوروبي هوجات من الاندماج بلغت قيمتها ٤٠٠ مليار دولار في أوروبا وحدها، ٥٠٠ مليار دولار في القطاع ذاته في باقي دول العالم المتقدم في سنة ١٩٩٧م.

وقد ترتب على اندماج الشركات والمؤسسات عدة نتائج أهمها:

---

(١) جريدة الأهرام بتاريخ ١٧/ ١/ ٢٠٠٠م، ص٦، مقال بعنوان اندماج القرن بين الإنترنت وعالم الترفيه، زواج المصالح بين العمالقة، بقلم سجيني دولرماني.

أولاً: تكوين احتكارات كبيرة: حيث أصبح من الصعب منافسة هذه الشركات المندمجة العملاقة في ظل اقتصاد السوق الحر، وفرضت سيطرتها على السوق بدرجة كبيرة.

ثانيًا: تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير: ففي الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بلغ إجمالي أصول البنوك المندمجة خلال عام ١٩٩٨م ما يقرب من (٢٤٠) بليون دولار، وترتب على ذلك خفض تكاليف الإنتاج.

ثالثًا: تمكين الشركات الدامجة من شراء أصول تقل تكلفتها عن قيمتها الحقيقية في السوق.

رابعًا: تمكين الشركات الجديدة من تنويع أوعيتها الاستثمارية وبالتالي تخفيض درجة المخاطر.

خامسًا: تحسين الكفاءة الإدارية للشركات الجديدة عن طريق تغيير إدارتها.

وتمتلك هذه الشركات وتسيطر على الإنتاج أو التسهيلات الخدمية خارج الحدود التي قامت فيها، حيث يمتد نشاطها إلى العديد من الدول التي يرى فريق من الاقتصاديين ضرورة أن يتحقق ٢٠٪ على الأقل من الدخل الكلي للشركة داخل هذه الدول المضيفة التي يمكنها الاستفادة من عدة أوجه مثل:

١- تكوين رأس المال في دولة لا يكفي رأس المال الوطني بها لإقامة المشروعات، حيث تأتي الشركة المتعددة الجنسيات بأرصدة جديدة، وغالبًا ما يكون لديها القدرة على اجتذاب رأس المال الأجنبي والوطني المحلي لإقامة المشروع.

٢- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق تقليل الواردات وزيادة الصادرات، وإن كان ذلك لا يحدث في المدى الزمني القصير.

٣- خلق فرص عمل للمواطنين بأجور غالبًا ما تفوق الأجور التي تقدمها المشروعات الوطنية.

٤- تنمية الكفاءات البشرية الوطنية من خلال ما توفره من برامج تدريب لرفع مهارة العاملين بها.

٥- تنمية الإقليم الذي يقوم به المشروع والتي لا تستطيع الدولة المضيفة القيام به لارتفاع تكلفته.

٦- تنمية الصناعة في الدولة المضيفة، حيث تسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى تنويع مصادر الاقتصاد الوطني.

٧- نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة. فمثل هذه الشركات ينقل إلى الدول المضيفة أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا خدمة لمصالح الشركة، كما تنقل إليها المهارات الإدارية العالية.

وحتى لا يقودنا التفاؤل إلى رؤية أحد وجهي العملة دون الآخر، نرى أن مثل هذه الشركات لن تكون خيرًا خالصًا للدول المضيفة كما أنها لن تكون شرًا خالصًا، ويختلف مقدار الخير والشر باختلاف ظروف كل دولة منها. ونرى أن هناك بعض السلبيات التي يمكن أن تصاحب إقامة الشركات المتعددة الجنسية في إحدى الدول المضيفة، نذكر منها:

١- السيطرة على القطاعات الصناعية المماثلة لنشاطها في إقليم الدولة المضيفة.

٢- استخدام التكنولوجيا الفائقة التي لا تحتاج إلى العنصر البشري، الأمر الذي يترتب عليه زيادة العطالة في الدول المضيفة وهي غالبًا من الدول النامية التي تعتبر اليد العاملة ميزة نسبية فيها.

٣- التأثير السلبي على ثقافة الدول المضيفة. فغالبًا ما تصطحب هذه الشركات فيما تخالف قيم هذه الدول وتتعارض معها، وقد يكون من صالحها الترويج لعادات استهلاكية جديدة سيئة مثل ما حدث من شركات الكوكاكولا والشيبسي والبيتزا. فثقافة الغرب المتقدم الذي يمتلك هذه الشركات ثقافة مادية تختلف عن الثقافة الروحية التي تسود المجتمعات النامية في الشرقين الأقصى والأدنى وإفريقيا وآسيا.

٤- الإضرار بالدولة المضيفة. وقد أثبتت التجارب أن مثل هذه الشركات غالبًا ما تتهرب من دفع الضرائب، وتستخدم أساليب ملتوية لتحويل العملة الأجنبية أو تهريبها بمعنى آخر، كما قد تلجأ إلى المغالاة في أسعار التكنولوجيا التي تبيعها لهذه الدولة، أو في مقابل منح الترخيص بإنتاج وتسويق سلعها أو استخدام علامتها التجارية.

٥- التدخل في سياسات حكومة الدولة المضيفة. وأول ما تلجأ إليه هذه الشركات هو الضغط على الحكومة لوقف إنتاجها النظير من السلع والخدمات، وقد تكون الشركة وسيلة الدول المتقدمة للتدخل في سياسات الدول المضيفة النامية.

الفصل الثالث

عولمة الإدارة والأعمال

المبحث الأول: دور الإدارة في مواجهة العولمة.

المبحث الثاني: استراتيجية الوحدات الحكومية.

المبحث الثالث: تحديات الإدارة في العالم النامي.

المبحث الرابع: عولمة المدير في العالم النامي.

الفصل الثالث

عولمة الإدارة والأعمال

تقوم المنظمات المشتركة بين الدول بوضع معايير النشاط التي تلتزم بها الشركات المتعددة الجنسيات، ويتعين على تلك الشركات أن توفق بين قراراتها وتلك المعايير الدولية. وتتراوح صيغ التعامل أو الطرق التي تعمل من خلالها المنظمة خارج حدودها الجغرافية بين الإجازة والدخول في الشركات الدولية النشاط.

وتتمكن المنظمات الدولية من خلال هذه الصيغ من الدخول إلى عالم الأعمال في ظل العولمة التي تعني انهيار الأسوار بين أسواق العالم واندماجها في مجالات التجارة والاستثمار.

وفي ظل هذه الأجواء تلتزم الإدارة بتحقيق النتائج، وعليها في سبيل ذلك اختيار أصلح العناصر التي تساعدها على ذلك، وتساعدها على الاستمرارية في تحقيق هذه النتائج.

وسوف نعرض لهذا الفصل في أربعة مباحث:

المبحث الأول : دور الإدارة في مواجهة العولمة.

المبحث الثاني : استراتيجية الوحدات الحكومية.

المبحث الثالث : تحديات الإدارة في العالم النامي.

المبحث الرابع : عولمة المدير في العالم النامي.

المبحث الأول

دور الإدارة في مواجهة العولمة

لا شك أن العولمة دورة من دورات التاريخ، وليس من سبيل سوى قبولها والاستعداد لها، فالعالم أصبح حولنا بلا حدود أو لنقل مع القائلين أصبح عالمًا بحدود سامية، وتغيرت البيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وليس أمام الدولة القومية سوى الحفاظ على مورثها الثقافي والديني والعادات المتأصلة في ضمائر أبنائها، وأن تقبل التغيير في الاتجاهات والأفكار والتوجه نحو الثقافة العالمية والمعلومات العالمية والتكنولوجيا العالمية والاقتصاد المتحرر.

ويرى البعض(١) أن ما نريده في ظل العولمة هو أن نوجه اقتصادنا وشركاتنا لتتواءم مع التطورات الهائلة الحادثة من حولنا، وإذا نظرنا إلى المشاكل التي تواجه شركاتنا سنجدها متمثلة في المحورين الرئيسين التاليين:

أولاً: أسفرت المتغيرات التكنولوجية المتسارعة عن تواضع دور المادة الخام وتعاظم دور المعرفة، وظهرت منتجات يعتمد إنتاجها على ما في رؤوس البشر من معرفة أكثر بكثير من الاعتماد على المواد الخام، فتمثلت هذه المنتجات كسلع ذكية مثل الهاتف الذكي، والسيارة الذاكية، والحاسب الذكي، والقنبلة الذكية، والصاروخ الذكي، والطائرة الذكية، وخدمات ذكية أخرى مثل: بطاقة الائتمان الذكية، وبرامج الحاسب الذكية، ... كل ذلك هيأ للشركات التي تقوم على المعرفة بما لديها من العاملين والمديرين العارفين حصصًا سوقية أوسع وربحية أعلى ومخصصات أكبر للبحوث والتطوير وسبقًا سوقيًّا، ومن ثم قدرات تنافسية وتقنية أعلى.

ثانيًا: تحت مظلة العولمة تتزايد التحديات التي تواجهها شركاتنا، وهذه أهم المؤشرات:

- ظهرت وتعاظمت اتجاهات الشركات في العالم نحو التحالفات الاستراتيجية محليًّا وعبر القارات لا سيما الاندماجات التي أفرزت وعززت شركات أكبر وأقدر تنافسيًّا.

(١) دكتور أحمد سعيد مصطفى، المدير وتحديات العولمة، إدارة جديدة لعالم جديد، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠١م، ص٧٦ وما بعدها.

- ظهـر تحـدي التكـتلات الإقليمـية التي كونت أسواقًا مشتركة تنساب فيها التجارة البينـية في الـسلع والخدمات وتتحرك رؤوس الأموال والعمالة فيها بحرية ومرونة، ممـا يهيـئ لشركاتها سوقًا أوسع ومزايا تفضيلية، وعندما تتزايد التجارة البينية بين هـذه الـدول تقـل صـادراتنا إلـيها بالتبعـية بدرجـة أو بأخـرى. ومـن أنشط هذه التكـتلات الاتحـاد الأوروبـي الـذي يتألف من خمس عشرة دولة، ومن المتوقع أن يـصل إلى ثلاثـين دولـة بانـضمام باقـي دول أوروبـا الـشرقية، والرابطة الأوروبية للتجارة (الأفتا) التي تشكل منطقة تجارة حرة بين كل من السويد والنرويج وفنلندا وأيسلندا وسويسرا وليختشتاين وغيرها من التحالفات والتكتلات.
- الغـزو الكاسـح للـشركات المتعددة والعابرة القارات لأسواق الدول النامية وعدم قـدرة شـركاتنا بقاعـدتها الرأسمالية والمعلوماتية والإدارية الضعيفة أن تقاوم تلك الشركات.
- اتفاقـية الجـات الـتي تـستهدف الـدول الصناعية المتقدمة من خلالها تحرير التجارة العالمـية مـن قيود وجمارك وحصص، وهندسة الأسواق العالمية بما يساعد على نفاذ وسـيطرة شـركاتها عليها، وبالطبع ستعتبر ذلك تحديًا لشركاتنا المتواضعة تسويقيًا من حيث الجودة والتغليف والسعر والترويج والتوزيع وخدمة العملاء.
- ارتفـاع فاتـورة التكنولوجـيا المـستوردة نتـيجة الالتـزام باتفاقية حماية الملكية الفنية والفكرية، حيث يتمتع كل شخص أو شركة تبتكر شيئًا وتحصل على براءة اختراع على المستوى العالمي، بالحماية المقررة من منظمة التجارة العالمية، بحيث يمتنع على غيره أن يستفيد من هذا الابتكار إلا بعد مضي خمسين عامًا، أو بعد أن يدفع السعر الذي يحدده صاحبه، وهو غالبًا سعر مغالى فيه.

لم يعـد أمـام شركات الدول النامية إلا أن تطلق شرارة التحديث والتعديل ماليًا وإداريًا ومعلوماتيًا وتكنولوجيًا، وأن تتجنب سلبيات العولمة التي انقضّت على حصصها التسويقية محلـيًا وعالميًا، خاصة وأنها تفتقر لأساسيات القدرة التنافسية من مهارات إدارية ورأسمال فكـري يعينها على الاستمرار والتوسع وخلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي يترتب عليه تـناقص الـصادرات، ذلك الأمل الذي لا بديل عنه لأي اقتصاد في ذلك المعترك الاقتصادي الـذي يهز الميزان الاقتصادي والعمل الوطني سلبيًا. بالإضافة إلى عدم قدرة هذه الشركات علـى الـرؤية الواضـحة في مجـال الخصخـصة، حـيث يفقد العمال الوطنيون وظائفهم أمام إصرار المستثمر على التخلص منهم واستبدالهم بعمالته الوطنية أو بعمالة أخرى أقل أجرًا.

ليس هذا فقط، بل قد تلجأ الدول المتقدمة لتبني سياسة حمائية تضمن لصادراتها الرواج وتعرقل بها صادرات الدول النامية، ورفضها لأسباب غير تجارية بزعم تشغيل النساء أو الأطفال، أو لأنها شركات لا تراعي البعد البيئي، ناهيك عن ضعف هذه الشركات ماليًّا بما لا يسمح لها بتطوير وتحديث وحداتها لارتفاع أسعار نقل التكنولوجيا من شركات الدول المتقدمة.

وإذا كانت العولمة قد أصبحت أمرًا واقعًا، وكان لها بعض الإيجابيات، فلسنا مع القائلين إنها شر يجب الابتعاد عنه، بل يجب تعميق فهمها لدى الجيل الحاضر والجيل الذي يستعد لتحمل المسئولية في قيادة الشركات من خلال تبني مجموعة من الأفكار الإدارية، مثل:

١ـ إعداد الكوادر القادرة على التعامل مع الرياضيات المعقدة، وإجادة اللغات، والكفاءة في استعمال الحاسب الآلي واستخدام برامجه المختلفة، والقدرة على اتخاذ القرار.

٢ـ إعداد المدير القائد من خلال دورات التدريب الجادة المتقدمة؛ ليصبح قادرًا على تكوين رؤية مستقبلية تضمن للشركة مكانًا في المنافسة الشرسة التي تقتضي قدرة فائقة على الابتكار.

٣ـ تبني أساليب الإدارة الحديثة كالتخطيط الاستراتيجي والقدرة التنافسية والجودة الشاملة والابتكار والتحليل المستمر لحركة السوق بدراسة وخلق أذواق جديدة للمستهلكين. وإن كان أساليب الإدارة الحديثة قد تحول عن نظام الجودة الشاملة إلى فكرة الخطأ الصفري في الإدارة.

٤ـ تغيير مفهوم الميزة النسبية التي لم تعد الأرض الصالحة والأيدي العاملة الوفيرة، بل أصبحت تتمثل في التكنولوجيا الحديثة والمعرفة.

٥ـ التدريب المستمر للقدرات العقلية الإدارية لتصبح قادرة على التعامل مع هذه الظروف التي فرضتها العولمة؛ من منافسة محلية وعالمية ونظم وأفكار جديدة في مجال تصميم المنتجات والتسويق الذي أصبح فيه المستهلك هو الذي يحدد مواصفات المنتج ومميزاته ولم يعد يقبل إنتاجًا يفرض عليه.

٦ـ استخدام الأساليب الحديثة في تحليل المنافسة لمعرفة نقاط الضعف والقوة في مجال الإنتاج على المستويين المحلي والعالمي.

٧- إعداد خطط الإنتاج والتسويق البديلة القادرة على مواجهة التغييرات المستمرة في الأسواق.

٨- التخلي عن استراتيجية المهادنة والتعاون إلى إستراتيجية هجومية تهدف إلى غزو الأسواق واستمرار الفروض التي تؤدي إلى هذه النتيجة.

٩- تبني السياسات البيئية التي يفرضها المستهلك وجماعات الضغط التي تلعب دوراً كبيراً كمحدد للقيمة المضافة للمنتج وربحيته.

١٠- مراعاة البعد الاجتماعي في مجال الإنتاج، خاصة تلك الضوابط والقيود الواردة في الاتفاقيات الدولية في مجال العمل، مثل ضوابط عمل النساء والأطفال.

١١- الاهتمام بقنوات الاتصال ما بين خطوط الإنتاج وأسواق المستهلكين، حيث يتطلب الأمر مرونة هائلة في خطوط الإنتاج التي قد تتغير بين عشية وضحاها لتواكب تغير أذواق ومتطلبات المستهلكين التي أصبحت مجالاً خصباً لوسائل الإعلان والدعاية.

١٢- تبني سياسة الامتياز المستمر عن طريق الالتزام بالتوقيتات، والاقتراب من المستهلكين لمعرفة آرائهم وردود أفعالهم.

١٣- التخلص من فلسفة الإدارة القائمة على تكبيل روح الاستقلالية والمبادأة والقدرة على اتخاذ القرار لا مركزياً.

١٤- تبسيط الهياكل الإدارية ودعم مرونتها.

١٥- تبني سياسة التقييم المستمر للأداء وملاحظة مدى فعالية الإدارة وكفاءتها في استخدام أقل الموارد المتاحة.

١٦- الاستعداد المبكر للدخول في تحالفات مع الشركات والبنوك لتعظيم القدرة التنافسية.

١٧- اختيار العناصر الملائمة لتحقيق النتائج التي تسعى إليها. إذ تلتزم باختيار أفضل العناصر البشرية ووضعها في مكانها الصحيح الذي تستطيع أن تبدع فيه وتبتكر.

١٨- تبني مفهوم جديد للثروة ورأس المال، فالثروة أصبحت تعني امتلاك الشركة لرصيد مصرفي كبير يتمثل في شريحة عريضة من القوى العاملة المتميزة معرفياً، القادرة على اكتشاف تكنولوجيات جديدة وأساليب مبتكرة تحقق الجدوى في أقل وقت بأقل أخطاء وأقل فاقد.

كما يجب أن يتوفر في الإدارة البعد الأخلاقي، وذلك بمراعاة السلوكيات والتصرفات والنتائج الحالية ومتطلبات المستقبل؛ أي ألا يكون تحقيق النتائج المبهرة الحاليَّة على حساب المستقبل. وكذلك القدرة على مواجهة تخوف العاملين من التغيير ومقاومته، وذلك بإعداده جيدًا لتقبل الجديد والمستحدث حتى يتم التفاعل بينه وبين بيئة العمل بكل ما يحدث فيها من تغيير عن طريق اشتراكهم في صنع قرار التغيير، فالأفراد ميالون بطبيعتهم لأوضاعهم الحالية، بعضهم يحدوه ما اكتسبه من مصالح لمقاومة التغيير، ذلك المجهول الذي لا يعرفون عنه شيئًا.

وكلما كان توقيت التغيير مناسبًا، أثمر النتائج المرجوة، وكلما توازى إحداث التغيير على المستوى الفردي وعلى المستوى الجماعي، كان فعالاً.

ويرى جانب من علماء الإدارة[1] أنه لكي تستطيع الإدارة تحقيق الريادة في مواجهة التحديات على المستويين الداخلي والعالمي، عليها اتباع ما يلي:

- إحداث التطوير في كافة العمليات والأنشطة من خلال الالتزام الطويل الأجل.
- تبني مفهوم الأداء السليم من أول مرة، فلا مجال للخطأ.
- التدريب الفعال من أجل العمل على توضيح علاقات "العميل، المورد".
- الاهتمام بتأكيد خبرات ومهارات الأفراد بإعادة التدريب.
- الاستناد إلى أساليب فعالة عند التدريب وإعادة التدريب.
- التكلفة الكلية هي المعيار الأساسي عند الشراء وليس السعر الأقل.
- النظر للمنظمة في ضوء مفهوم النظم (الترابط بين أجزاء المنظمة).
- اتخاذ القرار في ضوء المعلومات المتكاملة.
- ضرورة توجيه دراستها في اتجاهات ومجالات عمل جديدة.
- تطبيق خطط وسياسات مستحدثة ومتنوعة.
- إحداث تغيير في مراكز الإشراف وفي توزيع الأعمال والأنشطة على الأفراد.
- إحداث تغييرات في السلوك الإداري.
- الاستفادة من دروس وتجارب الدول المتقدمة.
- المشاركة في إعادة النظر في طرق وأساليب التعليم.
- الاحتفاظ بالمهارات والخبرات النادرة ومواجهة تعرضها لضغوط الهجرة.

---

(١) دكتور علي السلمي، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهل للأيزو ٩٠٠٠، ص ٣١.

المبحث الثاني

استراتيجية الوحدات الحكومية

لقد بدأت العولمة أو كادت تبدد الحدود الجغرافية والسياسية والاقتصادية أمام انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات، لذا لا يجوز غض الطرف عن تأثيرها على الوحدات الاقتصادية الحكومية التي يجب عليها إعادة صياغة التشريعات والقوانين والإجراءات المتعلقة بالعمل والجنسية والاتصالات والنقل والسفر. لتكون أكثر توافقًا مع الأوضاع التي أفرزتها العولمة. والإسراع في الانضمام إن لم يكن تكوين التكتلات التي تحتمي بها من التكتلات القائمة التي تخدم مصالح الدول النامية، والاستعداد التشريعي والإجرائي لجذب الاستثمارات الوطنية والدولية بعد إزالة العقبات لإنعاش الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل جديدة، كما تلتزم بتطوير الخدمات التي تقدمها بتطوير مشروعات البنية الأساسية من وسائل مواصلات وطرق ومطارات وموانئ وتليفونات وشبكات اتصال دولية.

لقد أصبحت القيادات الإدارية في الوحدات الحكومية مخاطبة ومعنية بالتغيرات العالمية باعتبارها على رأس هذه الوحدات، وأصبح عليها اختيار الأسلوب والتوجه الذي يتوافق مع هذه المتغيرات التي تتجه نحو ما يسمى بالمفاهيم العالمية، ولن تستطيع هذه القيادات أن تكون فعالة أو مؤثرة إن لم تتوافر لديها المهارات المتعددة. ولن تجدي الأفكار التي تؤكد على الحدود والخطوط الفاصلة. ونرى أن قيادات الوحدات الحكومية مطالبة بإحداث التوازن بين المتغيرات العالمية والمتغيرات البيئية المحلية بصورة لا تقبل التجربة أو الخطأ حتى لا تواجه خطر التهميش.

لا شك أن هذه الوحدات تعاني ضعفًا في إمكاناتها الاقتصادية والتكنولوجية، ولن تستطيع الدخول في مفاوضة سياسية متكافئة مع المنظمات المتعددة الجنسيات أو مع مؤسسات التمويل الدولية الموجهة. والمحصلة المتوقعة أنه ستفرض عليها معايير ومقاييس عالمية مهجنة لن تستطيع التصدي لها، ولن تستطيع أن تحتفظ بخصوصيتها التي تفرضها قيمها وقوانينها الخاصة، ولن يساعدها رأس المال البشري الحالي، ولا عدم الاستقرار السياسي.

ونرى أن الوحدات الحكومية الاقتصادية لن تجد سبيلاً لمواجهة العولمة إلا إذا أسرعت بالدخول في تحالفات وتكتلات على مستوى الدول النامية أو العربية أو الإسلامية، على

مستوى البنوك والمصارف العربية، وتفعيل دور اتحاد المصارف العربية للتنسيق بين الأجهزة المصرفية لجعلها قوة مالية في مواجهة تحديات العولمة. والاهتمام برفع كفاءة الإدارات عن طريق تكثيف التدريب الإداري وعقد الندوات والمؤتمرات وتبادل الخبرات.

ورغم أن موجة العولمة الحالية لم تعط كل نتائجها ولم تبح بكل أسرارها حتى الآن، إلا أن القراءة المتأنية تقودنا إلى أنها ستؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاديات القومية والدولية بما يترتب عليه من تغيير في علم الاقتصاد. فوسائل الإنتاج المبرمجة بالكمبيوتر ستنقل العالم أو نقلته بالفعل إلى إنتاج الوفرة بجودة عالية، وهذا ما حدث في اليابان وبعض من دول شرق آسيا. وتغير هيكل قوة العمل وحل العمال العلميون والتكنولوجيون والإنسان الآلي محل العمال العاديين.

ووجدت الدول النامية نفسها بين فكي الرحى، فإن هي استطاعت شراء التكنولوجيا وتمكن بعض عمالها من استيعابها، كان ذلك سببًا في البطالة الهيكلية والاستغناء عن عدد كبير من العمالة، الأمر الذي سيؤدي إلى تناقضات اجتماعية يحتاج علاجها الكثير من هذه الدول.

لقد باتت المتناقضات العميقة في عالمنا المعاصر تتحدى قدرة البشرية على التكيف مع الوجود المعاصر، وليس أمام الدول النامية سوى اكتشاف خواص جديدة تختلف عن تلك الخواص المعروفة للطاقة الحرارية، وضم أعماق البحار التي حباها الله بها إلى الأرض في البحث عن الثروات والطاقة، والتأكيد على استخدام الثورة التكنولوجية في الزراعة من حيث تنمية البذور ذات الإنتاجية المرتفعة والمقاومة العالية للآفات والمقاومة للملوحة وندرة المياه أو عدم وجودها، واستخدام تكنولوجيا الهندسة الوراثية للزراعة في الأماكن التي لم تكن تقبل الزراعة في الظروف التقليدية.

لم تعد الظروف تحتمل سوى أن تطلق مؤسسات الدولة لنفسها وللأفراد العنان للأفكار الجادة والحلول العملية المبتكرة لمشاكلها، وأن تطلق سراح الاختراعات المحنطة في أرشيف البحث العلمي لاختيار الصالح منها للمشاكل المعاصرة.

والوحدات الاقتصادية الحكومية ـ على خلاف الشركات الخاصة ـ مسئولة سياسيًا أمام المجتمع بتوفير السلع والخدمات التي يحتاجها السوق والتي لا غنى للأفراد عنها، وتلك التي تضمن تواجدها في معترك المنافسة الشرسة. وعليها ألا تنسى أنها شاركت الدول في الوقوف موقف المتفرج من الثورة الصناعية وثورة الفضاء سابقًا، ثم الخروج صفر اليدين

من مونديال الذرة، وها هي لم تأخذ وضع الاستعداد للعولمة وما صاحبها من ثورات تكنولوجية واتصالاتية ومعلوماتية.

وعلى قياداتها ألا تتنصل من مسئولياتها تاركة هذا الميراث إلى القيادات التي تخلفها، وأن يضع كل منها في مجال السياسات القادرة على اللحاق بركب العولمة خشية الانسحاق. على أن تكون سياسات شاملة تراعي جميع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأمنية في ضوء ما يجري على الساحة العالمية، وتحديد الخطوات الفعالة لما يجب اتخاذه حيال التكنولوجيا التي تصلح، وأثرها على العمالة الحالية، وماذا يجب عمله بشأن هذه العمالة: هل هو التدريب الجاد؟ أم التدريب التحويلي لمهن ووظائف أخرى؟

ماذا على هذه الوحدات لاستحداث السلع والخدمات القادرة على الإشباع المحلي ووقف نزيف العملة في الاستيراد؟ ماذا عليها للتخلص من الأصول الثابتة غير الاقتصادية؟ وماذا عليها لتوفير الاستثمارات وعمليات التجديد والتطوير اعتماداً على الموارد الذاتية المتاحة أو بالدخول في تحالفات وتكتلات؟

من حسن الطالع أن العولمة وحتميتها التكنولوجية جعلت عصرنا يلهث فيه القادم ويكاد يلحق بالسابق، فالنظم والأفكار تتهاوى على مرأى من بدايتها، بل وتتقادم وهي في أوج جدتها، لذا فعلى الوحدات الاقتصادية الحكومية أن تتحرر بمساعدة الدول من مركزية القرار، وتفتح النوافذ للعولمة لتهب عليها من كل جانب، بشرط ألا تقتلعها من جذورها، وألا تطمس شخصياتها وأهدافها وحدودها وثوابتها الجغرافية.

وعلى الدول أن تأخذ على عاتقها التصميم والتطوير المستمر لسياساتها المالية والنقدية لدعم الأنشطة الاستثمارية في مجال الصناعة والزراعة والتعليم والخدمات والثقافة والصحة؛ لتمكين الوحدات الحكومية الاقتصادية من الاضطلاع بدورها، وسبيلها في ذلك:

- إعادة النظر في نظم التعليم ورصد الميزانية الكافية لذلك حتى ولو كان على حساب أي من المجالات الأخرى، وأن تضع في اعتبارها ذلك التطور الفائق في تكنولوجيا المعلومات واستخدام الحاسب الآلي وتعليم اللغات الأجنبية في المراحل الأولى من التعليم.
- رصد الميزانية اللائقة بالبحث العلمي، وإجبار الشركات والوحدات الاقتصادية على تبني الأبحاث والاختراعات والإنفاق عليها بموجب قوانين في المرحلة الأولى.

- إنشاء منظمات تعليمية خاصة بذوي المواهب والمهارات الفائقة بعد دراسة التجارب المطبقة في الدول الأخرى.
- إنشاء الجامعات المتخصصة في الأعمال الدولية التي تحتاجها سوق العمل الدولية في ظل العولمة، لإعداد المديرين القادرين على التخلي عن قوالب الإدارة التقليدية والانطلاق إلى فهم إداري معاصر يضم التخطيط والابتكار والتفاوض.
- تأهيل الشركات والوحدات الحكومية الاقتصادية للدخول في معترك المنافسة والتصدير.
- إنشاء العديد من المواقع على شبكة الاتصالات الدولية للشركات والوحدات الاقتصادية الحكومية.
- إنشاء قاعدة بيانات دقيقة بالمعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر الوطني والأجنبي.
- إعداد برامج التدريب الجادة الفعالة للكوادر الإدارية والتسويقية لتصبح قادرة على غزو الأسواق الأجنبية، والتكيف مع الثقافات والقيم الناتجة عن تعدد الجنسيات.
- تنويع الأسواق التي يتم تصدير المنتجات الوطنية إليها، ومعاودة فتح الأسواق الإفريقية التي يمكن أن تكون سوقًا واعدة لمنتجات مصرية على سبيل المثال.
- تطوير البيئة الأساسية وإعدادها لهذه النقلة في مجال الإنتاج والتسويق؛ كالطرق والسكك الحديدية والموانئ والسفن ووسائل الاتصالات.
- التنسيق الشامل بين مختلف الوحدات الاقتصادية الحكومية في جميع المجالات لتوحيد الفكر والرؤية والهدف.
- تدعيم الشركات التي تستطيع تصدير منتجاتها عن طريق: إزالة العراقيل المثبطة للمصدرين، وتخفيض رسوم التصدير، وتقدم المعونة التسويقية بإنشاء المعارض الدولية.
- تبني سياسة التعريف بالمنتجات الوطنية والترويج لها عن طريق الملحقين التجاريين والاقتصاديين الوطنيين في الدول الأجنبية.

- الاهتمام بصناعة بعض المنتجات التي تلاقي قبولاً واستحسانًا في الأسواق الأجنبية والعمل على تطويرها لتوافق أذواق المستهلكين، والعمل على تطوير وتعديل هذه الأذواق.
- لن تستطيع الوحدات الاقتصادية الحكومية أن تفعل سياساتها بمعزل عن الدولة التي يجب عليها أن تسارع بالدخول في التكتلات الإقليمية والعالمية التي تتيح أسواقًا أرحب وفرصًا تصديرية أوسع.

المبحث الثالث

تحديات الإدارة في العالم النامي

تعاني الإدارة في العالم من مشاكل عديدة، تعتبر الإدارة في حد ذاتها جزءاً هاماً فيها، وذلك بإصرارها على عدم التخلي عن الإدارة التقليدية التي صاحبت الثورة الصناعية، وكذلك بإصرارها على عدم استيعاب ما يدور حولها من تغييرات متسارعة، تاركة لشركات الدول المتقدمة ومنظمات الأعمال الدولية فرصة التهام كل شيء، رغم أن التحديات التي تواجهها كانت تستوجب صحوة بقدر ما لديها من عوائق.

وجدير بالذكر أن شكل الإدارة في الدول النامية تتجسد في غياب فريق من المديرين والقيادات الإدارية ذات الرؤية العالمية، ولم تعد المشكلة متمثلة في التمويل أو الاستثمار أو شراء التكنولوجيا أو الحواسب الآلية والإلكترونية.

وأهم هذه التحديات:

١- المعلومات:

يتعين على إدارة المؤسسات في البلدان النامية أن تحيط بالمعلومات الخاصة بالاقتصاد الوطني وعلاقته بالاقتصاد الدولي، والقوانين الحاكمة في مجال التجارة الدولية والتسويق والمنافسة العالمية، والتكنولوجيا الحديثة، والمتغيرات في مجال السياسة الوطنية والدولية، وعلاقة الثقافة الوطنية بالثقافات الدولية.

ولا يجب أن تكتفي بهذه المعرفة خلال فترة زمنية معينة، بل يجب متابعة ما يلحقها من تغيير، ومراعاة أن كلمة تغيير أصبحت غير ذات مدلول في هذه المجالات، حيث أصبحنا في عالم تسوده القفزات والطفرات والثورات، تتقادم فيه النظم والنظريات بين عشية وضحاها.

لذا يجب أن تقوم هذه المؤسسات بإنشاء إدارات متخصصة في الإلمام بهذه المعلومات في صورة قواعد بيانات واضحة دقيقة يتم تحديثها كلما جد جديد، وعلى أن يقوم بالعمل في هذه الإدارات مجموعة من خيرة العقول التي تستطيع ربط الأحداث والمتغيرات، ممن قطعوا شوطاً في دراسة الرياضيات المعقدة والإحصاء والتكنولوجيا الحديثة والعلوم والقانون.

٢-الموارد:

وتتمثل الموارد الرئيسية التي تهتم بها أية مؤسسة في المواد الخام التي تدخل في عملية الإنتاج، وقد تكون ذات أصل زراعي أو استخراجي مثل المعادن. إلا أن الجديد الذي فرضته العولمة هو تدني أهمية الأرض الصالحة للزراعة كميزة نسبية، حيث أصبح ممكنًا إنتاج بعض الحاصلات الزراعية كالفانيليا والفوماتين (بديلاً عن السكر) معمليًا في أحواض بكتيرية عن طريق فصل الجينات، وتقدمت التنمية الرأسية، وأصبحت الهندسية الوراثية والبيولوجيا الحيوية قاسمًا مشتركًا في الإنتاج الزراعي؛ أي أنه ظهرت الزراعة الجديدة التي لا تحتاج إلى مزارع وزراع. ولم تعد الزراعة التقليدية والمحاصيل التقليدية التي يتمسك بها العالم النامي قادرة حتى على سد رمق الشعوب. ولم يعد المناخ يؤثر في عملية الإنتاج؛ فالزمن الإلكتروني للزراعة لا يعرف المناخ ولا يعرف الصيف والشتاء.

ولم تعد وفرة المعادن والطاقة ميزة نسبية كما كانت في عالم الاكتشافات الهائلة للطاقة المتجددة، وطاقة الرياح، وطاقة الفراغ التي تعد أكثر التقنيات من حيث جدواها الاقتصادية، وقد توصل العلماء إلى اكتشاف أنواع من البكتيريا تلتهم الكبريت والحديد من خام البيرايت للحصول على خلاصة مركزة من تراب الذهب. وأصبح بمقدور الدول المتقدمة أن تنافس غيرها حتى ولو كانت فقيرة في ثروتها التعدينية.

ولم تعد وفرة الأيدي العاملة ذات المستوى التعليمي المحدود مجزية ولا تمثل ميزة نسبية، فالاعتماد على عدد محدود من العاملين ذوي التعليم المرتفع من أصحاب القدرة على استعمال الحاسب وإجادة اللغات أثبت أنه أجدى من الناحية الاقتصادية، بل أصبحت العديد من الصناعات تعتمد على الإنسان الآلي في مراحل الإنتاج التي تحتاج إلى دقة تفوق دقة العنصر البشري.

كما تحتاج المؤسسة إلى الموارد المالية لشراء المواد الخام ودفع الأجور ومقابلة الالتزامات تجاه الموردين والدائنين. ولا يخفى على أحد ما تعانيه هذه المؤسسات التي كبلتها السياسات الحكومية التدخلية والقوانين والضرائب، بالإضافة إلى قيامها ببعض الأدوار الاجتماعية التي فرضتها ظروف هذه الدول الفقيرة.

٣- اختلاف الثقافات:

سوف يجد مدير العالم النامي نفسه مضطرًا إلى الدخول في تحالفات ومشاركات، أو يجد

أن مؤسسته قد بيعت لإحدى الشركات المتعددة الجنسيات . وفي كل هذه الأحوال سيتعامل مع عمال ومديرين من جنسيات مختلفة ، وثقافات مختلفة ، ولغات مختلفة .

غالبًا ما يجد المدير في العالم النامي صعوبة في التعامل مع هذه المتغيرات بعد أن ظل فترة يتعامل مع أفراد من جنسية واحدة وثقافة واحدة ولغة واحدة ، وهم غالبًا من مواطني دولته ، ولم يتعامل مع غيرهم إلا قليلاً حينما تلجأ المؤسسة إلى الاستعانة ببعض الخبراء ، ويكون ذلك لفترة مؤقتة وبعدد محدود منهم . لذا لم يكن هناك إعداد واستعداد لخوض غمار هذه التجربة ، ونرى أنه يجب إعداد أجيال جديدة من خلال دراسة متميزة وتدريب عال على استخدام أوقات التقنية الحديثة ، وتزويدهم بالنظريات التي تحكم عالم الإدارة والاقتصاد ، وبالمنظمات الدولية التي تعد أهم مؤسسات العولمة ، وتدريبهم على مهارات التفاوض وتزويدهم بأكثر من لغة أجنبية .

ليس معنى ذلك اليأس من المديرين الحاليين . فهناك العديد منهم يمتلكون مهارات التعامل مع هذا الواقع الجديد ، بشرط وضعهم في الأماكن المناسبة وتزويدهم بدورات تدريبية فعالة غير تقليدية ، ولا مانع أن تكون هذه الدورات في إحدى الدول المتقدمة إلى أن يتم وضع آلية الاستفادة من تجارب هذه الدول في مجال التدريب وصناعة المدير .

المبحث الرابع

عولمة المدير في العالم النامي

إذا لم يكن علماء الإدارة والكتّاب والباحثون قد اتفقوا على تعريف واضح محدد للإدارة، فإنما كان ذلك لتباين اهتمامات ومداخل تفكير كل منهم، وكذلك للطبيعة المتغيرة للإدارة.

إلا أننا نرى أن تعريف (فوليت)[1] للإدارة بأنها فن تنفيذ الأشياء من خلال الآخرين. هو أكثر التعريفات شيوعًا رغم ما يتصف به من قصور.

فإذا كانت الإدارة هي ذلك العلم الذي يمثل مجموعة من المعرفة التي هي نتاج الدراسات والبحوث والملاحظات، فإنها تشمل النظريات والمبادئ التي تحكم أو تفسر الظواهر أو السلوك، وبالإضافة لذلك فهي تطبيق للعلم أو المهارة في تطبيق المعرفة المكتسبة.

والإدارة عملية تتحقق من خلال الجماعة، ويتم تقرير الأهداف والنتائج وأساليب تحقيقها عن طريق القائمين عليها، ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا بتعاون المدير مع الآخرين، وبتزاوج الموارد المادية مع الموارد البشرية تزاوجًا متوازنًا حسب كل هدف. والقيادة جزء لا يتجزأ من عملية الإدارة المستمرة التي تحتاج إلى التنسيق الفعال بين جهود الأفراد وتهيئة بيئة العمل الملائمة للاستخدام الجيد للموارد الأخرى من خلال عدة وظائف تؤثر في بعضها البعض.

ومع تطور الفكر الإداري المعاصر تطورت أساليب إدارة الموارد البشرية التي أصبحت تمثل محور اهتمام المؤسسات، وأصبح المدير الجيد هو مدير أفراد جيد، وأصبحت إدارة الأفراد هي الشاغل الأول للإدارة التنفيذية. فالإدارة الناجحة هي الإدارة القادرة على توفير الظروف المناسبة لكل فرد ليقدم كل طاقته الإبداعية.

ولما كانت الشركات العملاقة تمتاز بقاعدة رأسمالية عملاقة وقوة بشرية ماهرة من القيادات والعاملين، فالقيادات القوية ذات رؤية متحررة تميل إلى التغيير الشامل الفعال، عن طريق وضع استراتيجيات قوية متغلغلة تضمن لها السيطرة والقدرة على كسب معرفة المنافسة على جذب أذواق المستهلكين.

---

(1) Follet. M. The Creative experience, Dynamic administration, The Collected Papers of Mary Follet.

لا بـد أن تتوافـر للقيادات الإدارية المعاصرة رؤية وإيمانًا برسالة المنظمة، رؤية ورسالة لا تتوافـر لمدير يعمل للمحافظة على الأوضاع القائمة، بل رؤية قائد قادر على التغيير الشامل انطلاقًـا مـن قدرتـه علـى الـتأثير في الأفـراد وتحفيزهـم لتحقيق أهداف المنظمة التي سبق أن حددها وحدد أساليب تحقيقها.

يأتـي بعـد ذلـك دور المديـر في إدارة وتنظـيم وتنـسيق الأفراد والأنشطة في إطار الهيكل التنظيمـي، فهـو لـيس قائدًا بل ينفذ سياسة الإدارة العليا لتحقيق أهداف المنشأة عن طريق وضـع الخطوات التنفيذية والبرامج الزمنية وتخصيص الموارد اللازمة للتنفيذ، وتعتبر الموارد البشرية أهم هذه الموارد، فيقوم بوضع الأشخاص في أماكنهم من الهيكل التنظيمي، ويحدد مـستوياتهم، وأسـلوب تفـويض سـلطاتهم ونظـام مـتابعة التنفـيذ وتقيـيم الآراء لتحديد الانحرافات وتصحيح الأخطاء.

سمات الشركات المتعددة الجنسيات:

١ـ إيمان القيادات الإدارية بالتغيير.
٢ـ العمل من منطق المبادأة وليس رد الفعل.
٣ـ للقيادات والعاملين رؤية ورسالة مشتركة.
٤ـ الاستراتيجية الهجومية.
٥ـ اليقين بقيم وقناعات الإنجازات.
٦ـ الاعتماد على العنصر البشري الماهر.
٧ـ نظم التشغيل السريعة المنضبطة.
٨ـ هيكل تنظيمي رشيق ومرن.
٩ـ استراتيجية التحالف بدلاً من استراتيجية التنافس.
١٠ـ كل أدوات الإنتاج أصبحت بلا وطن أو هوية.
١١ـ الرصيد المصرفي والتنظيم الإداري أصبح ميزة نسبية.

خصائص المدير العالمي:

١- الثقافة:

يجـب علـى المديـر العالمـي فهم ثقافة البلد المضيف؛ بمعنى أنه يجب أن يكون على دراية

بالاختلاف والفارق في الثقافة، وأن يكون مستعداً للتعامل مع أفراد من جنسيات وثقافات مختلفة، ولكل ثقافة مجموعة من القيم والأعراف والسلوكيات التي تميزها عن غيرها. فالنسيج الثقافي للشركات متعددة الجنسيات متنوع ثري، وعليها اختيار المدير القائد الذي لديه القدرة على استيعاب عشرات الثقافات التي فرضتها العولمة نتيجة التغير السكاني والقوى العاملة، ونتيجة الاختلاف في التشريعات والإجراءات القانونية.

وتعتبر الثقافة التي تتبناها الشركة امتداداً للثقافة العامة، وهي الافتراضات الأساسية التي تقود وتحرك المنظمة، حيث إنها مجموعة المعتقدات المشتركة بين أعضاء الإدارة العليا التي تربط بين المنظمة وبيئتها، وبين المنظمة والعاملين والمستهلكين.

ويرى (Kilmann)[1] أنها الفلسفات والأيديولوجيات والقيم والافتراضات والمعتقدات والتوقعات والمواقف والمعايير المشتركة التي تربط أعضاء المجموعة معاً.

والعولمة باعتبارها نظاماً من العلاقات بين الثقافات، يقوم على دمجها ليشكل ما يسمى بالثقافة العالمية رغم ما تتضمنه من اختلافات. ولا يمكن أن تنفصل المنظمة وإدارتها عن البيئة الثقافية المحيطة بها، بل لا بد أن تتأثر بالنظم المجتمعة وتتفاعل معها بصورة من الصور.

ولا شك أن المدير العالمي سيتأثر وهو يمارس الأعمال العالمية ببعض الخصائص الثقافية ذات الطابع العالمي المتحررة من ثقافة بعينها، وتصلح للأفراد في بيئات مختلفة، وبالنسبة للثقافات المعبرة عن نسق وطنية ومعينة، فإن الأمر يتطلب من المدير القائد فهم هذه الاختلافات والاستعداد للتعامل معها بحساسية تضمن عدم التصادم مع مشاعر الأفراد المتعلقة بالاعتبارات الدينية أو بالسيادة والكرامة على سبيل المثال.

وكلما تمتع المدير العالمي بهذه الحساسية الثقافية، كان قادراً على إدارة الأفراد والعمليات وتطوير السياسات المناسبة وتحديد كيفية التخطيط والتنظيم والقيادة.

ويرى (Dubrin)[2] أنه يتعين على المدير تجنب بعض التصرفات مراعاة للاختلافات الثقافية التي تثير العديد من المشاكل، مثل:

أ ـ عدم الإصرار على إبرام الصفقة بسرعة. فقد لوحظ أنه من الأفضل البدء ببناء علاقة

(1) Kilmann, R.H., Saxlon. M. J. and Serpa, R, Lssues in Understanding and Changing Culture, Californiax Management Review 1988. p. 87.
(2) Andrew J.Dubrin, Applied Psychology, individual and organizational Effectiveness, New York. 1995. p. 64.

اجتماعية قبل إبرام الصفقة. وقد يكون للتأني والصمت في المفاوضات معنى يختلف من ثقافة لأخرى، ومثال ذلك صمت المفاوض الياباني إزاء عرض المفاوض الأمريكي الذي فهم أن العرض ليس جيدًا، فاضطر الأمريكي إلى رفع عرضه مرتين، وحصل الياباني على امتيازات نتيجة خطأ المفاوض الأمريكي في فهم صمت المفاوض الياباني.

ب ـ عدم استخدام عبارة "سنأخذ هذا في الاعتبار" بمعنى (ربما) مع المفاوض الياباني، فهذه العبارة تعني عنده الرفض.

ج ـ عدم التخوف من تقديم الهدايا البسيطة للمفاوض الياباني؛ فهو يفضل مثل هذه الهدايا ويقبلها، على عكس المفاوض الصيني الذي يرفضها، بل ويتضجر منها.

كما أنه يجب على المدير العالمي مراعاة الحساسية الثقافية لبعض المنتجات، ومراعاة عدم لصقها عند التسويق بإشارات أو عبارات تهين المشاعر. فعندما فكرت شركة (كوكا كولا) في غزو السوق الإسلامية بوضع علم المملكة العربية السعودية على عبوات هذا المنتج، ثارت مشاعر المسلمين في شتى بقاع العالم، حيث لا يجوز استعمال لفظ الجلالة الذي يحتوي عليها العلم في حملة تسويقية، وفشلت الحملة التسويقية فشلاً ذريعًا[1].

٢- إجادة اللغات الأجنبية:

من عناصر ثقافة المدير العالمي معرفته بلغة أجنبية إلى جانب لغته الأصلية على الأقل، وكلما كان ملمًا بلغات أكثر كان أكثر استعدادًا للتفاعل مع المديرين والعاملين المنتمين إلى أكثر من جنسية وأكثر من ثقافة، وبالإضافة إلى أنه ربما قد يعمل في فرع المنظمة في موطنه، فإنه قد ينتقل إلى بلدان أخرى عديدة لكل منها لغتها التي يجب على المدير العالمي فهمها والتخاطب بها.

ومعرفة اللغة الأجنبية تعفي المدير من الاستعانة بمترجم، وهو أسلوب لن يفيد كثيرًا في الإحساس باللغة وبمن يحدثونها، ولن يسمح له بالاطلاع على الجديد ولن يمكنه من الإلمام بما يمكن أن توفره له المقابلات الشخصية والاطلاع على الكتب والمجلات والصحف، وما تتضمنه من معلومات عن المنتجات والتسويق والحياة الاقتصادية وأذواق المستهلكين.

كما قد ينتج عن الاعتماد على مترجم أن تختلط المعاني نتيجة لاختلاف ثقافة المترجم من ناحية وثقافة كل طرف من ناحية أخرى.

---

(1) Kolter, ph.; Cary Armstrong, Principles of Marketing 8 th ed 1999, p. 586.

ليس هذه فقط، فمعرفة اللغة وسيلة لفهم ثقافة مجتمع ما، تمنح من يجيدها القدرة على التفاوض في ميدان التجارة الخارجية، وتسهل التعبير عن الأفكار، وتحول دون الوقوع في الخطأ.

ولم تعد المساحة الجغرافية التي تنتشر عليها لغة ما هي الفيصل في تحديد أهمية تعلمها، ولكن بما تمتلكه الدول الناطقة بها من ثروة تكنولوجية وإدارية، بالإضافة إلى أن فروع الشركات المتعددة الجنسيات قد تنتشر في ربوع ليس للغاتها ميزة الانتشار. فرغم أنه لا يتحدث باللغة اليابانية سوى شعبها فقط، إلا أن اليابان كقوة اقتصادية لا يمكن إغفالها.

ولا يمكن التفاض عن تلك الصعوبة التي تخلقها اختلاف الثقافات داخل البلد الواحد الذي يتحدث مواطنوه عدة لغات محلية مثل الهند والصين والدول العربية بالنسبة للشركات الغربية متعددة الجنسيات. فرغم وحدة اللغة العربية، تختلف ثقافة الأقطار العربية ولهجاتها إلى حد بعيد.

ورغم اختلاف الباحثين حول ما إذا كانت اللغة هي التي تحدد طريقة التفكير، وما إذا كانت وسيلة للتعبير، فإن تعلم المدير العالمي لأكبر عدد من اللغات الأجنبية أصبح ضرورة تؤكد إيمانه بالنظرة العالمية وقدرته على التفاعل مع مجتمعاتها.

٣- الرؤية الاستراتيجية:

أصبح قدر المدير العالمي أن يكون قادرًا على التفكير الاستراتيجي والرؤية المستقبلية الشاملة التي تلزم لإدارة استراتيجية فاعلة، تساعد على الربط بين المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية. وهذا التفكير لا يأتي إلا بعد مرحلة من التخطيط.

وكما سبق، فإن امتلاك الشركة لشريحة من القوى العاملة القادرة على اكتشاف التكنولوجيات الجديدة وابتكار أساليب جديدة لتطبيقها أصبح ميزة نسبية، وثروة إلى جانب عناصر ثروتها. ومن الأولى النظر إلى المدير العالمي باعتباره أحد عناصر الموجودات الفكرية التي لا تقوم بدونها.

ويمثل رأس المال الفكري حجر الزاوية في اقتصاد اليوم، حيث تمتلك القدرة على تحويل التقنية إلى التصنيع المتميز الذي يضمن للشركة موقع الريادة على المدى البعيد في ظل المنافسة المحلية والخارجية.

وليس مستغربًا أن تذهب الشركة العالمية إلى إنشاء وحدات الذكاء، ووحدات

الاسـتثمار البشري، واستحداث إدارات للموجودات الفكرية تقوم على استثمار القدرات الفكرية[1] .

ويعتـبر الـتفكير الاسـتراتيجي عـاملاً أساسيًا في الاستعداد للمستقبل، لذا يقتصر على المستويات القيادية التي تتحلى بالإدارة المبادئة والتخطيط الاستراتيجي، وذلك على خلاف مجموعة المديـرين الـذين يـسألون عن إدارة وتنظيم وتنسيق الأفراد والأنشطة داخل الهيكل التنظيمي، ويقومون بتنفيذ سياسة الإدارة العليا .

ويتفـرد المديـر العالمـي بقدرتـه على رؤية العلاقات بين القوى والمتغيرات، وقدرته على إدراك الفرص واستثمارها بنجاح . لذا يجب أن يتوافر لديه وعي استراتيجي بما تقدمه العلوم المختلفة في بناء هذا الفكر الاستراتيجي الذي يرى المستقبل متحررًا من قيود الحاضر .

٤- القدرة على الابتكار:

الابـتكار يعـني تكوين معرفة جديدة أو تقديم شيء جديد لأول مرة في المجتمع، حيث بدأ البعض في تصوير العالم على أنه أصبح قرية صغيرة، فالابتكار يصبح ذا مفهوم عالمي؛ أي يتضمن القيام بشيء جديد على مستوى العالم لم يسبق المبتكر أحد إليه .

والقـدرة علـى الابـتكار تحمـل في طـياتها القـدرة على المخاطرة والرغبة فيها، وفي مجال الإدارة تعني السعي إلى أساليب جديدة للعمل والتفكير في مجالات استثمار جديدة لم يسبق إلـيها أحـد، تـسبقها رؤية ذهنية مجردة للمستقبل . وربما كانت انطلاقًا من أفكار سابقة إلا أنهـا أضافت إليها، فالعلم موروث إنساني ليس حكرًا على أحد أو على مجموعة من البشر دون آخرين .

ويختلف الابـتكار في مجـال إدارة الـشركات عـن الإبداع؛ فالابتكار هو تكوين معارف جديدة، والإبداع هو تقديم هذه الأفكار المبتكرة في صورة تطبيقية على هيئة سلع وخدمات نافعة . وعلى ذلك فالشركات التي تمتلك قيادات ابتكارية هي الشركات القادرة على انتهاج أسـاليب جديدة في العمل ودخول مجالات إنتاج لم تسبقها إليها غيرها من الشركات، وهي الشركات القادرة على الاستمرار في المنافسة وفي شغل مقاعد الرواد .

والمديـر العالمـي الـذي تم اختـياره وفق معايير خاصة هو شخص يتمتع بالذكاء والفطنة

(1) Allan. G., Investment in Human Capital, Internet, Vital Speeches of the day 22nd January 2000.

وسرعة البديهة والمعرفة، والقدرة على الاستنباط والاستنتاج وربط المتغيرات، والجرأة والاستقلالية والنظرة المستقبلية، هو شخص قادر على التفكير الابتكاري.

ولن تجد الشركات التي تعتمد السياسات الإدارية التقليدية موقعًا لها في ظل الاندفاع المتسارع نحو العولمة، وعليها أن تتخلى فورًا عن أساليبها وعن قياداتها في أغلب الأحيان، واستبدالهم فوراً بمديرين عالميين ممن لهم القدرة على تحقيق التطوير المستمر، وممن تتوافر لديهم القدرة على الابتكار والتجديد والتعلم المستمر وليس زيادة الإنتاج فحسب.

وعلى هذه الشركات أن تبدأ في إصلاح هياكلها التنظيمية، والاتجاه نحو الإنتاج الرشيق الذي يعتمد على أقل عدد من العاملين ممن لديهم القدرة على التعلم والتدريب المستمر، وبناء الإدارات المتخصصة في الاستثمار البشري والموجودات الفكرية.

٥- القدرة على التعليم المستمر:

لا يتوقف التعليم على سن معينة يبلغها الإنسان؛ فالعلم مطلب إنساني من المهد إلى اللحد، وهو عملية مستمرة ما استمرت الحياة.

والتعليم هو عملية اكتساب الطرق التي تمكن الإنسان من إشباع دوافعه والوصول إلى تحقيق أهدافه، ويظهر في صورة تغيير مطرد في السلوك المرتبط بالمواقف المتغيرة التي يواجهها الإنسان والمرتبط كذلك بمحاولاته المستمرة للاستجابة بنجاح.

ومن المسلّم به أن الإنسان لا يستخدم سوى جزء يسير من طاقته العقلية الكامنة، وعلى ذلك يمكنه تدريب عقله على القيام بما يريد، وعلى الاستجابة إلى المثيرات من حوله.

ويستطيع الإنسان عن طريق التعليم الارتقاء بعقله وانفعالاته وأخلاقياته أثناء تأدية عمله، كما يستطيع صياغة قدراته باستمرار لتحقيق أفضل ما يمكن أن يصل إليه عن طريق تحريك إمكاناته الكامنة.

والمدير في ظل العولمة ينتمي لشريحة من البشر مطالبة بالتعليم المستمر لتنمية مواهبه وقدراته اللازمة لإدارة المنظمة، تلك العملية التي لا تكتفي بقدر من التعليم وحسب، بل هي عملية متغيرة بتغير الظروف المحيطة بعالم الأعمال، تزداد كل يوم صعوبة وتعقيداً.

وتتجه الدراسات إلى أن نجاح المنظمة العالمية رهن بما لديها من رأس مال فكري يتطور باستمرار ليضمن الريادة والتفوق، الأمر الذي دفعها إلى زيادة الاستثمار في التعليم وفي رأس المال البشري لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة؛ فالتفوق في مجال الإنتاج والمنافسة يتحقق بالتفوق المعرفي.

ويتحقق التعليم المستمر من خلال المواقف اليومية والمحادثات مع الزملاء والأصدقاء واستشارة ذوي الرأي، ومن خلال الاستفادة من تجارب المنظمات الناجحة، والتدريب النظري والعملي، والمعلومات التي توفرها شبكة المعلومات الدولية والصحف والمجلات وجميع وسائل الإعلان.

ولن يستطيع المدير العالمي المحافظة على الريادة والنجاح في بيئة متغيرة إلا إذا كان يتمتع بقدرة على التعليم المستمر؛ حتى تتمكن شركته من المنافسة وتعزيز موقعها في السوق العالمي.

ذكرنا قبل ذلك أن الشركات المتعددة الجنسيات تفرض على المدير العالمي أن يتعلم لغات أخرى جديدة عليه، ويعرف ثقافات لم يكن يعلم عنها شيئًا نتيجة اجتماع عاملين ومديرين من جنسيات مختلفة في الشركة الواحدة. من أجل ذلك كان التعليم المستمر وتنمية الذات بمعارف جديدة عاملاً أساسيًّا للتأقلم مع هذه البيئات الثقافية المختلفة، وتعميق معارف ورفع قدرات المدير العالمي بما ينعكس على أدائه في ظل عالم مليء بالمفاجآت.

٦- مهارة التفاوض:

من العوامل الرئيسية لنجاح المدير العالمي أن تتوافر لديه مهارة التفاوض التي تعتبر مزيجًا من العلم والفن والدراية والتدريب.

فالتفاوض لا يعني معرفة اللغات وطلاقة اللسان واتساع الثقافة، ولا يقف عند التمتع ببعض المهارات الفطرية مثل الذكاء وسرعة البديهة وهدوء الأعصاب والقدرة على الإقناع، وإن كان كل ذلك مطلوبًا في المدير العالمي، إلا أن هناك العديد من السمات التي تكتسب بالخبرة والمعرفة والتدريب، وهناك العديد من المعارف التي يجب عليه اكتسابها مثل المعرفة الاقتصادية واللغوية والقانونية والسياسية والنفسية والقدرة على تحليل المواقف والأفراد والأرقام.

ففي ظل العولمة تجري المفاوضات بلا انقطاع بين شركات من دول مختلفة حول المشروعات المشتركة والتوكيلات التجارية وتراخيص التصنيع وعقود التمويل والإدارة وبرامج التدريب وخطط التوظيف وعقود الخبرة. وإذا لم يكن المدير العالمي على دراية عميقة بآليات التفاوض، وتتوافر لديه هذه المهارة، فإنه سيخسر كل يوم أرضًا جديدة في ظل هذه العلاقات المتشابكة بين الأفراد والشركات والمنظمات والدول.

كما تلعب المفاوضات دورًا رئيسًا في مجال الأعمال الدولية والتجارة والتسويق الدوليين في ظل تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود، وفي ظل الانفتاح المتنامي للتجارة العالمية.

فإذا كانت التجارة لم تعد تعرف الحدود، ولم يعد لرأس المال وطن، فإن الإدارة أيضًا تنطلق عبر الحدود لتخترق الكيانات الوطنية، يساعدها على ذلك قدرة المدير العالمي على التخلي عن القوالب التقليدية للإدارة، وإحلال توجهات إدارية معاصرة تتبنى التخطيط الاستراتيجي والاستراتيجية الهجومية والتنافس الشرس في التسويق العالمي، وامتلاك مهارات التفاوض رغم اختلاف الأوطان واللغات والثقافات.

ولا شك أن مهارة التفاوض قد تنزوي في مواجهة بعض العوامل الخارجية التي لا يملك المدير العالمي حيالها شيئًا. فإذا كانت نقاط الضعف أكثر بكثير من عناصر القوة التي يتوافر عليها الطرف الآخر. فإن المفاوضة تعني الحصول على أفضل النتائج، بصرف النظر عما كان متوقعًا قبل الدخول فيها. فالقوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أوروبا الغربية واليابان تظهر في حسم النتائج لصالح هذه الدول في منظمة التجارة العالمية على سبيل المثال.

لقد أثبت الواقع أن ما يحققه أحد أطراف المفاوضة الجماعية من نجاح، إنما يعزا إلى ما يتمتع به من مهارات تفاوضية في مواجهة مفاوضين آخرين ذوي قدرات ومهارات عالية في التفاوض، وأن نجاح المفاوضة يتطلب بعضًا من المرونة من كل طرف لضمان استمرارها.

ويحتاج المدير العالمي إلى الإعداد والتخطيط والدراسة والإلمام بموضوع المفاوضة من جميع جوانبه، والإيمان بصدق وعدالة موضوع التفاوض، والاحتفاظ بالأسرار، والتحليل على أساس الوقائع والحقيقة، والاقتناع بالرأي قبل إقناع الطرف الآخر به، والتفاوض من مركز القوة، والتجديد المستمر في أساليب تناول الموضوعات، والابتعاد عن الاستفزاز، والهدوء عندما يوجَّه إليه النقد، والتقليل من أهمية نقاط ضعفه، وتعظيم نقاط القوة في موقفه التفاوضي، وقد يلجأ إلى التلويح بوقف التفاوض.

ومن أهم عوامل نجاح المفاوضة اختيار التوقيت المناسب للمفاوضة، وطبيعة موضوع المفاوضة، والطرف أو الأطراف الأخرى وما إذا كانت قادرة على اتخاذ القرار وتنفيذه، والقدرة التفاوضية التي تظهر في استغلال وإدارة وتنمية مصادر القوة التفاوضية لتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه في إطار توازن القوى بين الأطراف[1].

٧- إجادة استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة:

إذا كان المدير العالمي قد أصبح مطالبًا بمعرفة اللغات الأجنبية لفهم ثقافات من يتعامل

(١) المؤلف، المفاوضة الجماعية، ٢٠٠٦م، ص٢٦ وما بعدها.

معهم من عاملين ومديرين وممثلين للشركات ومنظمات ودول أخرى، فإن اللغات المستخدمة في أدوات التكنولوجيا الحديثة هي مجموعة من اللغات العالمية التي أصبحت معرفتها ضرورة للتعامل مع هذه الأدوات.

ولم يعد استخدام هذه الأدوات من قبيل الترف أو الرفاهية التنظيمية، بل أصبح ضرورة تقتضيها زيادة فاعلية النشاط، ولم يعد بإمكان منظمات الأعمال الدولية إحداث تغييرات في أنشطتها، أو الوقوف على ما وصلت إليه المنظمات الأخرى، أو تعزيز التعاون معها، أو معرفة أحوال السوق العالمية وأذواق المستهلكين، إلا باستخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة.

وتحتاج المنظمات الدولية لاستخدام هذه الأدوات وتطوير برامجها على العقول البشرية القادرة على ذلك، فالمعلومات هي أساس قدرة الإدارة على صنع القرارات وتحقيق الفاعلية في أداء العمليات المختلفة، وفي تكوين وتعديل هياكلها المرنة، وفي الدخول في التحالفات والشركات مع غيرها، وفي صياغة استراتيجية قادرة على التكيف مع تحديات العولمة.

لقد انتقل الإنتاج من مرحلة الإنتاج كثيف العمالة إلى إنتاج كثيف المعرفة، من إنتاج الوفرة إلى إنتاج السرعة المفصل الذي يهتم بالخدمات والبرامج والأفكار. وأصبح المستهلك هو المحرك الأساسي للإنتاج، وأصبح من الضروري اتصال خطوط الإنتاج مباشرة بأسواق المستهلكين عن طريق الاتصال فائق السرعة. ولم يعد اكتشاف منتج جديد عاملاً يرجح كفة إحدى الشركات، بل أصبحت المنافسة محسومة لصالح من يتوصل إلى طرق مبتكرة وآليات متميزة لإنتاج هذا الابتكار بمساعدة كوادر قادرة على استخدام الرياضيات المعقدة وإجادة اللغات والكفاءة في استعمال أجهزة الحاسب.

كما أصبحت الصلة وثيقة بين أسواق المستهلكين وخطوط الإنتاج، ولم يعد للمخازن وكمية المخزون دور في حسم المنافسة. فالإنتاج يتم لمواكبة أذواق المستهلكين ومتطلباتهم وهي متغيرة تحتاج إلى مرونة فائقة، وقدرة غير مسبوقة على الاتصال بالمستهلك.

ولقد أصبح من الضروري على مدير العولمة أن يتقن استخدام الكمبيوتر والاتصال مع أطراف البيع والشراء والتسويق وجمع المعلومات عن طريق شبكة المعلومات الدولية، وكذلك أجهزة التلكس والفاكسيميلي، وإجراء عمليات الاتصال عبر البريد الإلكتروني.

ولقد اتخذت تكنولوجيا المعلومات في الآونة الأخيرة عدة أشكال[1]، مثل:

(1) Smithe, J., Health management, Information systems, A handbook For decision makers, Buckingham, Open University press 2000, pp. 291-295.

- **نظم دعم القرار**: وهي منظومة لمساعدة المديرين في التكيف مع المشكلات الصعبة واتخاذ القرار بشأنها من خلال تمكينه من الحصول على البيانات من مختلف المصادر في صورة خرائط أو أشكال أو برامج معدة لمجال من المجالات المالية أو التسويقية أو الإدارية.
- **أنظمة دعم المديرين التنفيذيين**: وهي نظم لا تحتاج إلى معرفة فنية عالية، وتمثل جزءاً من السلوك اليومي للرؤساء التنفيذيين، وتتيح للإدارة العليا المعلومات المطلوبة لصناعة القرار.
- **نظم الخبرة**: وتمثل تطبيقًا من تطبيقات الذكاء الصناعي في تطويع الكمبيوتر على القيام بالعمليات المماثلة للعمليات الفكرية للإنسان.
- **نظم الاتصال**: وهي مجموعة الأنظمة المتعلقة بالاتصال مثل أجهزة الفاكس والبريد الإلكتروني وشبكات الاتصال المحدودة والواسعة المجال.

ويجب على مدير العولمة أن يدرك ذلك التطور الذي صاحب انتشار شبكة الاتصال الدولية من قبول التوقيع الإلكتروني والتخلي عن التوقيع الشخصي، ثم البحث عن بدائل أكثر أمانًا للتوقيع الإلكتروني مثل نبرة الصوت وقزحية العين كدليل كامل للإثبات تقبله قواعد قانون الإثبات، كما يجب أن يكون متبصراً بكل جديد في مجال الكمبيوتر وشبكة الاتصال، وكيفية تفادي الوقوع ضحية القرصنة الإلكترونية التي تستطيع اختراق جدران المنع ونظم الحماية، فلقد أصبح حجم المعاملات الإلكترونية يزيد على تريلون دولار يوميًا.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة ٥

فصل تمهيدي : تعريف ظاهرة العولمة ١١

أولاً : نظرة تاريخية : ١٣

المرحلة الأولى : مرحلة التكوين ١٥

المرحلة الثانية : مرحلة النشوء ١٥

المرحلة الثالثة : مرحلة الانطلاق ١٥

المرحلة الرابعة : مرحلة الصراع من أجل الهيمنة ١٦

المرحلة الخامسة : مرحلة عدم اليقين ١٦

ثانيًا : محركات العولمة : ١٦

(١) ثورة التكنولوجيا والاتصالات ١٦

(٢) اقتصاد السوق ١٧

(٣) عولمة الإنتاج ١٧

(٤) تغير الخريطة الجيوسياسية العالمية ١٨

ثالثًا : تعريف العولمة ١٨

الفصل الأول : أبعاد العولمة ٢١

المبحث الأول : الأبعاد السياسية ٢٤

المبحث الثاني : الأبعاد الاقتصادية ٢٨

المبحث الثالث : الأبعاد الثقافية والاجتماعية : ٣٤

أولاً : الأبعاد الثقافية ٣٤

ثانيًا : الأبعاد الاجتماعية ٣٩

المبحث الرابع : الأبعاد القانونية ٤٣

المبحث الخامس : الأبعاد الدينية ٤٧

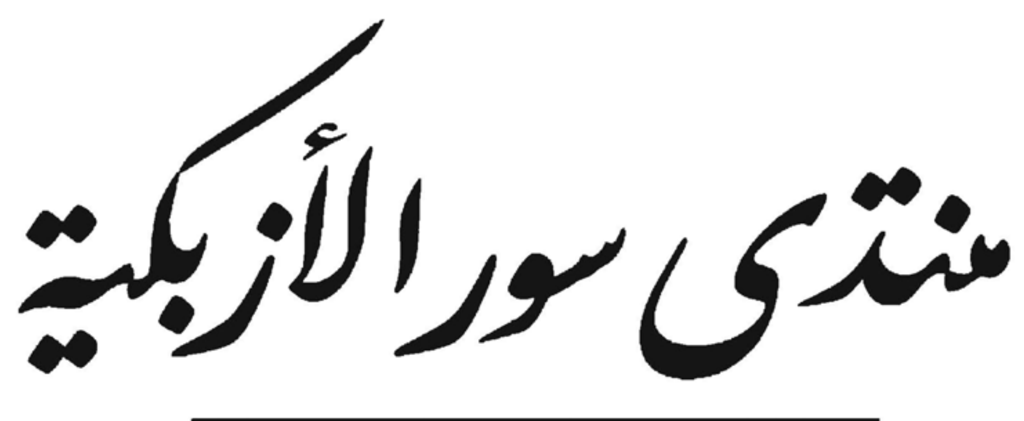
الفصل الثاني : مظاهر العولمة في مجال الأعمال : ٥١

المبحث الأول : ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ٥٤

المبحث الثاني : الاستراتيجية الهجومية ٥٨

المبحث الثالث : تحرير التجارة العالمية : ٦٠

المبدأ الأول : مبدأ عدم التمييز (حقوق الدولة الأولى بالرعاية) ٦١
المبدأ الثاني : مبدأ الشفافية ٦١
المبدأ الثالث : مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية ٦٢
المبدأ الرابع : مبدأ التبادلية ٦٢
المبدأ الخامس : مبدأ المفاوضات التجارية ٦٢
المبحث الرابع : اندماج الشركات ٦٤
الفصل الثالث : عولمة الإدارة والأعمال : ٦٧
المبحث الأول : دور الإدارة في مواجهة العولمة ٧٠
المبحث الثاني : إستراتيجية الوحدات الحكومية ٧٥
المبحث الثالث : تحديات الإدارة في العالـم النامي ٧٩
المبحث الرابع : عولمة المدير في العالـم النامي ٨٢
سمات الشركات المتعددة الجنسيات ٨٣
خصائص المدير العالمي : ٨٣
١ـ الثقافة ٨٣
٢ـ إجادة اللغات الأجنبية ٨٥
٣ـ الرؤية الإستراتيجية ٨٦
٤ـ القدرة على الابتكار ٨٧
٥ـ القدرة على التعليم المستمر ٨٨
٦ـ مهارة التفاوض ٨٩
٧ـ إجادة استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة ٩٠
فهرس المحتويات ٩٣


منتدى سور الأزبكية